

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015، والموافقة عليه معدلا.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة مشروع قانون المالية ابتداء من يوم الإثنين 17 نونبر 2014، وعقدت بشأنه 7 اجتماعات مطولة وفق التواريخ التالية: 24 و25 نونبر، و1 و2 و10 و11 دجنبر 2014، حيث استغرقت ما يناهز 37 ساعة من العمل.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، والسيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، وجميع مدراء وأطر وزارة الاقتصاد والمالية على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة والمعززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات التي ساهمت بشكل أساسي في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية وقراءة مضامينه والوقوف على محتوياته، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع قانون.

ولا تفوتني الفرصة كذلك لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد محمد كريم رئيس اللجنة على حسن تسييره وللسادة رؤساء الفرق وأعضاء لجنة المالية وكذا جميع المستشارين الذين أسهموا في مناقشة هذا المشروع قانون بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن تعدد الوثائق وكثرة التقارير المصاحبة لمشروع قانون المالية والتي يتطلب الإطلاع عليها وقتا زمنيًا أطول، وإلى جانبهم أشكر كذلك جميع الطاقم الإداري للجنة على المجهودات التي يبذلونها من أجل تسهيل عمل السادة المستشارين في أحسن الظروف.

وجدير بالذكر أن اللجنة قامت بقراءة الفاتحة ترحما على روح الفقيد المرحوم عبد الله بها وزير الدولة وعلى أرواح ضحايا الفيضانات الأخيرة التي شهدتها بعض مناطق المملكة، تغمدهم الله برحمته الواسعة مع الدعاء بالشفاء العاجل لجميع المصابين.

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2015 المعروض على أنظارنا يستمد مرجعيته من التوجيهات الملكية المتضمنة في خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش وذكرى ثورة الملك والشعب الخالدة وذكرى المسيرة الخضراء وبمناسبة افتتاح السنة التشريعية.

ويرتكز هذا المشروع قانون، كما جاء على لسان وزير الاقتصاد والمالية، على التزامات البرنامج الحكومي وأولويات وآفاق العمل الحكومي للنصف الثاني من الولاية الحكومية من خلال تفعيل الأولويات التالية:

- صيانة السيادة والوحدة الوطنية والترايبية، وتعزيز البناء الديمقراطي؛

- مواصلة تنزيل مقتضيات الدستور؛

## محضر الجلسة رقم 985

**التاريخ:** الاثنين 22 من صفر 1436 هـ (15 ديسمبر 2014 م)

**الرئاسة:** الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

**التوقيت:** ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا.

**جدول الأعمال:** دراسة مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية.

### المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة المستشارة،

تطبيقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لدراسة مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015.

ونبدأ بتدخل السيد المقرر، الأستاذ عثمان، ثم تليه تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية، وبعد ذلك رد السيد وزير الاقتصاد والمالية، وهذا كله في هاذ النهار إن شاء الله.

إذن، نبدأ إذا سمحتم بتدخل السيد المقرر العام، تفضل السي عثمان.

### المستشار السيد عبد الرحيم عثمان، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي، في البداية، أن أخبركم أن هذا التقرير الذي سأقوم بقراءته هو عبارة عن ملخص للتقديم العام لمشروع قانون المالية لسنة 2015، وذلك احترامًا للوقت المخصص لإلقائه رافة بالسيدات والسادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إضافة إلى المقدمات والمقومات التي يمكن لها أن تساهم في وضع البلاد في سكة الانتقال الثابت وضمن رهان الالتحاق بالدول الصاعدة.

ومن جهة أخرى، تم الاستفسار حول الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتطوير الجهات وتنفيذ النموذج الجهوي وعن علاقتها بشركائها الماليين والدوليين، وإن كان مشروع قانون المالية يحتوي على أجوبة عن الالتزامات المتضمنة في البرنامج الحكومي ويعتمد على رؤية سياسية وإستراتيجية واضحة متناغمة مع الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية.

وعلاقة بموضوع المستجندات التي جاء بها مشروع قانون المالية، أجمع عدد من السادة المتدخلين أن هذا المشروع قانون الذي تسعى الحكومة أن تجعل منه منعظا أساسيا في مسار تثمين وتجديد النموذج التنموي، ليس إلا مقتضيات تتميز بنوع من التكرار لنفس الأهداف والتوجهات لقوانين المالية السابقة مع بعض التعديلات الطفيفة في الصياغة.

هذا، إضافة إلى كونه يكرس جو الانتظارية التي طبعت عمل الحكومة منذ تنصيبها، حيث لا ينطوي هذا الأخير على أي جديد من شأنه الدفع بعجلة النمو، كما يكرس ثقافة الحلول الترقيعية التي تملها الرغبة في إرضاء المؤسسات المانحة عبر التحكم في مستويات عجز الميزانية على حساب المقاربة الشمولية والمندجة في التعاطي مع الملفات الكبرى حسب قول أحد المستشارين المحترمين.

وفي اتجاه آخر، اعتبر أحد السادة المتدخلين أن بنية الميزانية شفافة وصادقة، وإن لم تتم الحكومة بمجموعة من الإصلاحات فإن ذلك كان سيترتب عنه تكلفة اجتماعية كبيرة، كما أشاد بالمبادرات الحكومية الجادة والمتميزة والمتمثلة في عدة إجراءات مهمة اتخذتها الحكومة من أجل محاربة الفساد ودعم الجانب الاجتماعي وتطوير القطاعات الاقتصادية والمالية وتفعيل صندوق التعويض عن الشغل والعزم على إصلاح صناديق التقاعد. وعن فرضيات وتوقعات مشروع قانون المالية، فقد تم اعتبار أن الأرقام والتوقعات المقدمة بشأنه عبارة عن أرقام بعيدة كل البعد عن البعد التنموي، خاصة وأن الحكومة أصبحت غير قادرة على إيجاد حلول حقيقية لإشكالية اختلال ميزان الأداءات وربط اعتمادات الاستئثار بالقروض، كما أنها تعمل على تغييب دور البرلمان كهيئة رقابية وتشريعية في المشاركة الحقيقية والفعالية في المراحل الأولى لإعداد هذه الفرضيات.

أما فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي والمالي، فقد تم اعتبار أن الحكومة لم تنجح في إصلاح السوق المالي وافتتاح القطاع البنكي على الاستثمارات الأجنبية والوطنية، إضافة إلى أن الأبنك المغربية تتحكم في السوق المالي دون احترام لقواعد المنافسة والشفافية.

وتم اعتبار أن الإجراءات الجبائية لا تتسم برؤية إستراتيجية للإصلاح، علما أن هناك انحسارا مسجلا على مستوى الوعاء الضريبي، يؤدي إلى تقليص هامش التحرك في الموارد الضريبية على الشركات.

وعلاقة بموضوع الاستثمارات العمومية، فقد تم اعتبار أن هناك غيابا

- ترسيخ القانون والحريات والحكامة الجيدة؛

- النهوض بالاقتصاد الوطني وخلق ظروف الإقلاع الاقتصادي؛

- دعم التماسك الاجتماعي وتحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وتدعيم التنوع الثقافي؛

- تسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى.

ومن جهة أخرى، ذكر السيد الوزير بمختلف السياقات المحددة لإعداد مشروع قانون المالية سواء منها الوطنية، الإقليمية أو الدولية.

أما فيما يتعلق بالفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، فقد ارتكزت التوقعات على الأسس الآتية:

- نسبة النمو 4,4%؛

- متوسط سعر البترول 103 دولار أمريكي للبرميل؛

- متوسط سعر غاز البوطان 804 دولار للطن؛

- سعر الصرف 8,6 درهم مقابل الدولار الأمريكي؛

- نسبة عجز الميزانية 4,3% من الناتج الداخلي الخام.

شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها موضوع نقاشات مستفيضة من طرف السادة المستشارين، وأبدى السادة المستشارون عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات حول المقتضيات التي جاء بها مشروع قانون المالية وتداعياته السياسية والاقتصادية والمالية، نوردها مختصرة فيما ستجدونها مفصلة في الفقرة المتعلقة بالمناقشة العامة وجواب السيد الوزير. إن السياق العام الذي يجب أن يؤطر النقاش حسب وجهة نظر السادة المستشارين هو الرهان الذي أعلن عنه جلالة الملك في خطاب ثورة الملك والشعب والممثل في دعوة مؤسسات البلاد إلى التعبئة الشاملة للحاق بركب الدول الصاعدة.

وسجل عدد من السادة المستشارين أن السياقات الداخلية التي يأتي في إطارها مشروع قانون المالية تطبعها متغيرات المرحلة السياسية القادمة ومتطلباتها، والتي تضمنتها التوجيهات الملكية السامية الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بتقييم الرأس مال غير المادي وتقليص الفوارق الاجتماعية، بالبحث عن المستفيد من الخيرات التي ينتجها الاقتصاد الوطني، وإيجاد السبل الكفيلة بالتوزيع العادل للثروات بين الأفراد والجماعات، وغيرها من التوجيهات الحكيمة المتضمنة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء.

وقد تم طرح عدة إشكاليات محورية واستفسارات وتساؤلات فرعية تركزت حول الإجراءات والمستجندات التي يتضمنها مشروع قانون المالية،

رؤية وتصور استراتيجي واضح المعالم، ويضع في مقدمة أولوياته تفعيل التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطبه الأخيرة، وذلك انطلاقاً من تقييم وتشخيص موضوعي لرأس المال المغربي المادي واللامادي، وعلى وضع سياسات عمومية تضمن استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم، وتؤسس لتحول نوعي في نموذجنا التنموي بما يمكن من تأهيل بلادنا للدخول النهائي والمستحق لمسار الدول الصاعدة.

وبخصوص إشكالية المديونية، أكد أن مستوى المديونية لازال بعيداً عن الخط الأحمر، والذي حدده صندوق النقد الدولي بالنسبة للدول الصاعدة في نسبة 70%، حيث لا تتعدى المديونية 64%.

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2015، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والتي بلغ عددها 195 تعديلاً نوردها كما يلي:

الحكومة: 5 تعديلات؛

المعارضة: 112 تعديلاً؛

فرق الأغلبية: 19 تعديلاً؛

الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية: 43 تعديلاً؛

مجموعة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب: 19 تعديلاً؛

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت "المادة 6" المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب بالنصيب الأكبر من النقاش. وترمي هذه التعديلات المذكورة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إختصارها فيما يلي:

- حصر الإذن البرلماني في المادة الجمركية ضمن مجالات محددة ومبررة، وتمكين البرلمان من المصادقة على كل مرسوم على حدة ليم التصويت عليه مادة مادة؛

- تشديد العقوبة على الجحجح الجمركية من الطبقة الثانية وذلك برفعها من 6 أشهر إلى سنتين؛

- إضافة جميع أنواع القطاني لقائمة أنواع البضائع المستفيدة من رسم الاستيراد في حدود...

هذا، وقد تم عقد اجتماعين يومي الأربعاء 10 والخميس 11 دجنبر 2014 للبت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2015.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة بعد تشبث أصحابها 51 تعديلاً، في حين بلغ عدد التعديلات المقبولة من الحكومة واللجنة والمقدمة من طرف الفرق البرلمانية 14 تعديلاً.

للاستهداف على مستوى النجاعة التقنية للمشاريع، حيث تنقصها المردودية الاجتماعية، إضافة إلى عدم وجود نظام تصنيف المشاريع العمومية حتى يتأتى إدراج النفقات العمومية للمشاريع وفق معيار التخصيص التقني.

أما فيما يخص صندوق المقاصة، فقد تم التساؤل عن طبيعة المستفيدين من الدعم المقدم في إطار النظام الحالي للمقاصة وعن المخاطر التي يمكن أن تنتج في حالة استمرار هذا النظام وعن الآليات البديلة التي يمكن تبنيها في حالة حذف الدعم عن بعض المواد وعن طبيعة المجالات الاجتماعية ذات الأولوية للإستفادة من اعتمادات المقاصة.

وبخصوص التوزيع الجهوي للاستثمارات، لوحظ أن هناك اختلالات كبرى فيما يخص التوزيع الجهوي لهذه الاستثمارات حسب تقرير المؤسسات والمنشآت العامة، إذ توجد أربع جهات تستحوذ على 54% من مجموع الاستثمارات العامة، في حين أن نصف جهات المملكة لم تستفد سوى من 18% من مجموع هذه الاستثمارات على مدى ثلاث سنوات، الشيء الذي يبين أن هذه الجهات لا تستفيد على قدم المساواة من الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي والتوزيع العادل لخيرات البلاد.

هذا، وقد ثمن أحد السادة المستشارين الإجراء المتعلق بإحداث صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات المرصود له 3 مليارات.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد فرق المعارضة طالب بتكينه بمجموعة من البيانات المفصلة والوثائق ذات الصلة بمشروع القانون المالي، حيث استجابت الحكومة لهذا الطلب بتزويد اللجنة ببعض الوثائق المذكورة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابه على مداخلات وملاحظات السادة المستشارين، ذكر السيد الوزير أن الرهانات التي أكد عليها جلالة الملك في خطبه الملكية الأخيرة تفرض علينا جميعاً أن نكون متضامنين ومتحاورين إلى أقصى الحدود بهدف رفع التحديات وتفعيل الجهوية المتقدمة والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، علماً أننا في ظل سياق يتميز باستهداف نموذج المغرب المنفرد ومساره السياسي والتنموي وأمنه واستقراره.

وأكد أن علاقة المغرب بالمؤسسات المانحة مبنية أساساً على احترام قراراته السيادية اقتصادياً واجتماعياً، وهذا الاحترام يرجع أساساً إلى الجهود التي بذلتها الحكومة لاستعادة التوازنات الماكرواقتصادية وفي مقدمتها عجز الميزانية، الذي لا يعتبر هدفاً وغاية في الوقت ذاته كما عبرت عن ذلك بعض التدخلات، ولم يتم تقليصه إرضاء للمؤسسات المانحة، بل إن الهدف الرئيسي يبقى هو وقف النزيف أولاً وإعادة بناء الهوامش الميزانية لتوجيهها أساساً للاستثمار في القطاعات الاجتماعية.

ورداً على ما أثير حول تكريس مشروع قانون المالية لجو الانتظارية وثقافة الحلول الترقيعية، أوضح السيد الوزير أنه يندرج في إطار تفعيل

الخالق جل جلاله أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته إلى جوار عباده الصالحين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

مما لا شك فيه أن مناقشة مشروع القانون المالي هي مناسبة للوقوف على التحولات التي تشهدها قضية الوحدة الترابية للمملكة، والتي تنذر بتطورات غير سارة لا قدر الله، في تعاطي بعض أطراف المنتظم الدولي لطبيعة النزاع في الصحراء المغربية.

فبلادنا، وإن تمكنت خلال السنوات الماضية من تحقيق إنجازات دبلوماسية هامة بقيادة صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله، في إعادة تموقع الدور الأممي في مساره الطبيعي، غير أن الوضع اليوم يفرض علينا أكثر من أي وقت مضى، تبني وخلق مبادرات هجومية، تركز أساسا على الدبلوماسية غير الرسمية، واستثمار حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل لكشف المخاطر التي ينطوي عليها مشروع الانفصال في المنطقة.

المغرب الذي قرر على المستوى الرسمي وإرادته الحرة أن يقدم مبادرة الحكم الذاتي، من المفروض عليه اليوم أن يحمل تصورا متكاملًا لمشروع كبير، ليعيد تشكيل الدولة المغربية من خلال تنزيل الحكم الذاتي على أرض الواقع دون تلكئ أو تردد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن قضية وحدتنا الترابية ليست قضية حزب دون آخر، ولا فريق دون آخر، بل هي قضية جميع المغاربة بدون استثناء، وعلى الجميع أن يساهم كل من موقعه في تحصين المكتسبات والمنجزات المحققة وتعزيز موقف ومصداقية بلادنا لدى المنتظم الدولي.

لذلك، ندعو الحكومة إلى الخروج من الانتظار والانتكالية، والعمل كل العمل على تقوية الجبهة الداخلية، بتأهيل وتطوير أدائنا الدبلوماسي في شقيه الرسمي والموازي، وفق مقاربة تشاركية، تروم الإشراف الحقيقي والفعال لختلف الفرقاء وعلى كافة المستويات الرسمية والتنظيمات الحزبية والنقابية وكل تمثيلات المجتمع المدني.

وما مبادرة أحزاب المعارضة بخصوص تنزيل الحكم الذاتي كبرنامج نضالي لسنة 2015، إلا تأكيد على انخراطنا التلقائي والمسؤول في التعبئة الشاملة للدفاع عن الوحدة الترابية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أما بخصوص التعديلات التي قدمتها الحكومة وحظيت بقبول اللجنة، فقد بلغت 5 تعديلات.

هذا، وقد تم سحب عدة تعديلات من طرف مقدميها بعد رفضها من قبل الحكومة، في حين تم التصويت على المواد التي لم يرد بشأنها أي تعديل بالإجماع.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد المشروع وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير. كما صادقت اللجنة على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 100.14 لسنة المالية 2015 معدلا بالإجماع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا للسيد المقرر العام.

هذا هو آخر تساهل للرئاسة مع التوقيت مستقبلا.

ننتقل الآن إلى المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية، وأعطي الكلمة لأول متدخل الأستاذ محمد الأنصاري رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 45 دقيقة.. إذن، الأستاذة للا خديجة الزوي، تفضلي.

**المستشارة السيدة خديجة الزوي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني ويشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، بكل إرثه الوطني المتجذر باتمائه لرتبة هذا الوطن، أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2015، الذي يعتبر قانون مالي مفصلي باعتباره يؤطر الولاية الانتدابية الرابعة لهذه الحكومة.

ولا تفوتني هذه المناسبة دون الترحم على الشهداء من ضحايا الفيضانات الأخيرة التي شهدتها المملكة، مع تمنياتنا بالشفاء العاجل للمصابين منهم، راجين الله سبحانه وتعالى أن تتحمل هذه الحكومة مسؤوليتها في مواجهة مثل هذه الكوارث الطبيعية، وفي تعزيز البنية التحتية، فقناطرنا تنهار عند أول اختبار، ومرافقنا تتآكل قبل التدشين، وبرامج محاربة الهشاشة لم تف بمأموريتها، بل عمقت الحرمان وكركست العزلة، وأنا لا أعني أي حكومة من الحكومات، لا السابقة ولا الحالية.

كما أعتنم هذه الفرصة لأقدم من جديد نيابة عن كافة الاستقلاليات والاستقلاليين بتعازينا الحارة للحكومة في وفاة السيد عبد الله بها، الذي فقدنا فيه رجلا سياسيا كبيرا، جامعا لخصال الخير، بحكمته وتواضعه، داعين

إن مناقشة مشروع قانون المالية هي إحدى المناسبات السانحة لتطوير محطات التواصل حول الملفات الوطنية والقضايا الكبرى وحول الدور الذي ينبغي أن يضطلع به مجلس المستشارين وفرق المعارضة في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر منها البلاد.

لكن، ومع كامل الأسف، فقد سمعنا كلاما نأسى ونأسف عليه، فيه الكثير من التجني والتعامل على مجلس المستشارين، وتقزيم لدور وتضحيات فرق مكونات المعارضة، من مستشارين وأطر برلمانية وطنية مخصصة مشهود لها بالكفاءة والنضج، ساهمت بكل مسؤولية في إغناء النقاش العمومي والحياة البرلمانية في مختلف أبعادها.

وعليه، فإننا نجد التزامنا بالدفاع عن المشروعية والقضايا العادلة للمواطنين وبفضح كل الإيرادات الساعية الرامية إلى تهميش وتحقير هذا المجلس الموقر، واختزاله في مجرد محطة ثانوية عابرة داخل الممر الدستوري، محطة نمر عليها مرور الكرام دون توقف.

إن المجلس، السيد الرئيس، رقم أساسي وصعب في المعادلة البرلمانية ببلادنا، لا يمكن للحكومة أن تتغاضى عن قيمته الحقيقية، ولا يمكن له أن يتحول إلى مجرد ملحقة تابعة لمجلس النواب، سواء تعلق الأمر بمشروع قانون المالية الحالي أو أي أمر آخر.

السيد الرئيس،

بعد هذا المدخل العام والضروري، اسمحوا لي أن أمر إلى مناقشة مضامين مشروع القانون المالي 2015، من خلال ثلاثة محاور أساسية في نظرنا:

أولا: دعم الحكامة المؤسساتية وتسريع الإصلاحات الهيكلية؛

ثانيا: الأبعاد الاقتصادية للمشروع؛

ثالثا: الأبعاد الاجتماعية للمشروع.

إن مناقشة مشروع قانون المالية هي مناسبة لتناول أولويات المرحلة المقبلة، وللتذكير بوجه مكشوف في الملفات الكبرى والحساسية التي تقض المضاجع.

وكم كان أملنا كبيرا في أن يشكل هذا المشروع فرصة للحكومة لتتدارك أخطاءها وتضاعف جهودها، وأن تنتقل إلى السرعة القصوى في إنجاز برامجها، وتسرع بإعمال مقتضيات الدستور من أجل تعزيز المسار الديمقراطي وتعزيز الحكامة المؤسساتية والتسريع بإنجاز الأوراش الكبرى الهيكلية.

لكن دراستنا لهذا المشروع تجعلنا نصاب بالإحباط وبخيبة أمل كبيرة، فالمشروع مع كامل الأسف- جاء منفصلا عن الانشغالات الأساسية للمجتمع المغربي.

فهل افتقدنا، بعد أكثر من ثلاث سنوات على دخول الدستور حيز التطبيق، ذلك الحماس والرهن الذي وسم تلك اللحظة، والذي كان طوق نجاة بالنسبة لبلادنا، ومنحها طابع الاستثناء؟

لماذا هذا التأخير والارتباك الحاصل في مواصلة مسلسل الإصلاح

وما دامت قضية وحدتنا الترابية كل لا يتجزأ، فإننا في الفريق الاستقلالي نجدد مطالب حزب الاستقلال باسترجاع السيادة المغتصبة من طرف الجزائر على الصحراء الشرقية والقنادسة والساورة وتوات وتدككت، باعتبارها أراض مغربية لا جدال فيها، لأننا أصحاب حق ثابت، بالاعتماد على المرتكزات والمستندات والمسوغات التاريخية والقانونية وكذلك الطبيعية، دون إغفال ملف المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والثغور المجاورة لها، والتي ينبغي أن تحظى بمكانة متميزة في سياساتنا الخارجية وخاصة في علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يأتي مشروع قانون المالية في ظل سياق داخلي تطبعه متغيرات السنة المقبلة، والتي ستكون سنة حاسمة بامتياز، لأنها ستحدث من دون شك تغييرا في الخريطة السياسية الترابية للمملكة، وستكون محكا صعبا لهذه للحكومة، واختبارا حقيقيا لمدى قدرتها ونجاحها في السهر على تدبير ونجاح أول انتخابات لما بعد دستور 2011.

لذلك، فإن حزب الاستقلال يعتبر أن نجاح مسلسل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، يمر حصرا عبر مواجهة كل المحاولات اليائسة لتحويل حياتنا السياسية إلى مجرد لعبة أقنعة أو خيال ظل لتضييع الوقت والفرص التاريخية.

وعليه، فإننا، في الفريق الاستقلالي، نجدد مطالبنا بشأن إحداث لجنة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات، وإلغاء اللوائح الانتخابية الحالية، واعتماد التصويت على قاعدة المعطيات المرتبطة بالبطاقة الوطنية للتعريف.

والفريق، إذ يذكر بهذه المواقف المبدئية، يعتبر أن النضال من أجل الديمقراطية والكرامة هو نضال مستمر، وأن المخاطر التي تعترض ديمقراطية الدولة والمجتمع، هي مخاطر تكشف لنا دروس التاريخ، أنها قد تنمو من داخل البنيات الحكومية، ودليلنا على ذلك هذه النزعة السلطوية إلى إعادة إنتاج تحكم جديد باسم شرعية الاقتراع، والاستغلال غير المبرر للقواعد القانونية والدستورية، والتعسف على حقوق الجماعات والأفراد والمؤسسات، ورفض كل مبادرات قوى المعارضة وكل الفرقاء بالاحتكام للقنوات والمؤسسات الدستورية.

إننا اليوم أمام ساعة الحقيقة، ومن يعتقد أن بلادنا قد تجاوزت منطقة الخطر، فهو واهم دون شك ومعاند، ومن يعتقد أن المؤمن يلدغ من حجر مرتين، فهو يناقض ويعاكس ما جاءت به كتب الأثر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

الديمقراطية المحلية، وأن يتجاوز أيضا كل الاختلالات التي أفرزتها الممارسة، وذلك باعتماد نظام جديد للجهوية بمحتوى ديمقراطي عميق، ووفق هندسة تريبية ومجالية جديدة، تستجيب لمتطلبات الجهات في تحقيق تنمية جهوية مندجحة شاملة ومستدامة.

لكن ومع كامل الأسف، فلا مسودة مشروع قانون الجهوية المتقدمة الذي أعدته الحكومة ورفضته جل الفعاليات السياسية والاقتصادية، يعكس المضمون الحقيقي للجهوية كما يريدتها المغاربة، ولا مشروع قانون المالية لسنة 2015 بلور أدنى إشارة في جانب تخصيص الموارد للجهات كما أوصت بذلك اللجنة الاستشارية.

لقد حافظ المشروع على نفس النسبة المحولة من الميزانية العامة للجهات والمحددة في 1% من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، والتي تقدر بحوالي 756 مليون درهم، في حين أن اللجنة الاستشارية أوصت برفع النسبة إلى حوالي 5% من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، مما سيمكن من تعبئة حوالي 3 مليار درهم، دون احتساب تحويل 50% من مداخيل واجبات التسجيل والتبخر والضريبة السنوية الخصوصية على السيارات والمقدرة بحوالي 3,5 مليار درهم، مع إعطاء الجهات نصيب من الضريبة على القيمة المضافة حسب وتيرة البرمجة وتنفيذ الالتزامات.

إن نجاح الجهوية المتقدمة رهين كذلك بتوفير الأطر والموارد الكافية والكفاءة للارتقاء بمنتوج الهيئات اللامركزية التريبية، ذلك أن نسبة التأخير بالجهات لا تتجاوز 0,5%، مما يستوجب رصد اعتمادات إضافية من الميزانية العامة حتى تتمكن الجهات من النهوض بالمهام التي ستضطلع بها سواء منها المنقولة أو الناتية أو المشتركة.

ومن باب مسؤوليتنا في المعارضة، التي راكمتها فيها تاريخا طويلا وسجلا نضاليا مشهودا، ننبه مرة أخرى الحكومة ومن جديد إلى حالة الاستعجال التي يتطلبها تنزيل ورش الجهوية المتقدمة ما بين 2015/2017، حتى نؤكد للرأي العام الداخلي وكذا الخارجي أن المغرب سائر بخطى حثيثة وثابتة لإنجاح مخططة في الجهوية المتقدمة.

وما إصرار الحكومة على تضيق الفرصة تلو الأخرى، إلا دليل على ضيق وانحباس التفكير الحكومي في التدبير اليومي، من دون أية رؤية إستراتيجية واستباقية لتنفيذ البرنامج التنموي الجهوي.

**أما فيما يخص محاربة الفساد وإصلاح القضاء**، فلطالما اعتبرنا، في الفريق الاستقلالي، أن الفساد آفة وثقافة، وشذوذ، وانحراف، وجريمة اقتصادية، وإشكالية تنموية، تعيق النمو وتهدد الأمن وتزعزع الاستقرار، وتمس في العمق بمدى مساواة المواطنين أمام القانون.

وإذا كنا استحسننا ولا زلنا نستحسن من الحكومة رفع شعار تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، كركيزة أساسية في برنامجها السياسي، ومادة رئيسية لتصريحاتها، فإننا نسائل اليوم الحكومة عن مصير التزامها بشأن تحقيق نقطتين إضافيتين في معدل النمو بفضل إجراءات محاربة الفساد ليس

الشامل؟ لماذا لم يتجاوب المشروع مع الانشغالات الأساسية للمجتمع المغربي؟

لماذا جعلتم من مشروع قانون المالية مشروعا خاليا من أي إجراءات عملية للوفاء بالتزاماتكم الواردة في البرنامج الحكومي ومعالجة الاختلالات التي تشكو منها البلاد، والأدلة على ذلك وافرة بما يفرض عن حاجتنا إلى ذكر بعض منها:

#### فبالنسبة لأنظمة التقاعد:

إننا في الفريق الاستقلالي، ندق ناقوس الخطر بشأن الوضعية الصعبة والكارثية والاختلالات الكبرى التي تتخبط فيها هذه الأنظمة، ولا سيما ما يتصل منها بالديمومة والدين الضمني غير المحمي، وكذا توقعات أشكال العجز التقني التي تفاقمت في السنوات الأخيرة.

ونناشد الحكومة أن تجعل هذا الورش من أولى أولوياتها، وأن تعمل على بلورة مخطط دقيق لإصلاحها، وفق مقاربة تشاركية تعتمد آلية التشاور مع كافة الفرقاء الاجتماعيين داخل مؤسسة الحوار الاجتماعي، من أجل اختيار السيناريو الأنسب لإصلاح هذا القطاع الجوهري الذي لم يعد تأجيله ممكنا.

إن كل لحظة تأخير وتماطل في الشروع في تطبيق الإصلاح، تزيد من حجم الجهود اللازمة لاستعادة توازن الأنظمة. وللإشارة فقط، فقد قدرت بعض الدراسات المنجزة سنة 2011 نسبة العجز التقني الذي كان من المتوقع حدوثه خلال هذه السنة بحوالي 210 مليون درهم، لكن تأخر الحكومة وتماطلها وعدم قدرتها على سن إجراءات استعجالية، زاد من قيمة العجز ليصل إلى 700 مليون درهم، وتفيد التقارير المنجزة أن هذا العجز سيرتفع إلى 3 مليار درهم نهاية 2015 إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه الآن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن موقف الفريق بهذا الخصوص لا يعني أننا ضد الإصلاح، ولا ضد المبادرات الجريئة، ولا المبادرات العملية، فهذه ثوابت لن نعيد عنها، لكن لنا فناعة راسخة أن أي مقاربة تجزئية لإشكالية تمويل الحماية والتغطية الاجتماعية، لا يمكن لها أن تقدم جوابا ملائما ومستديما، سواء فيما يتعلق بالاختلالات المالية لمنظومة التقاعد، ولا فيما يرتبط بالتفاوتات الاجتماعية، لأن إصلاحها كل لا يتجزأ، وفي حاجة إلى مقاربة شمولية ترصد الاختلالات بالصاديق الأربعة، وتقدم حولا عملية واجتماعية لمعالجة هذه العضلة من داخل الحوار الاجتماعي.

**أما فيما يخص مشروع الجهوية المتقدمة**، فقد سبق للفريق الاستقلالي، ومن خلاله حزب الاستقلال، أن أكد غير مرة أن مشروع الجهوية المتقدمة يتعين أن يستثمر كل التراكمات الإيجابية التي حققها بلادنا في مجال

إلا.

فلماذا تحولت تلك الوعود الى أحلام؟ ولماذا تصر الحكومة اليوم على "شرعنة الفساد وحماية المفسدين" بقرارات وإجراءات تروم إبراء ذمهم، والتستر عليهم؟

وحسب مؤشر "Transparency" فإن المغرب احتل الرتبة 91 سنة 2013 بعدما كان سنة 2002 في الرتبة 51 من بين 130 دولة، ومسوغ ذلك، هو أن الحكومة فشلت في محاربة الرشوة ومظاهر الفساد، وفي استرجاع الأموال المنهوبة، ووضع حد للامتيازات العقارية الكبيرة على حساب الملك العمومي، وكذلك في محاربة المحسوبية، كما فشلت في ضمان مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص في تقلد مناصب المسؤولية، والرفع من تمثيلية المرأة في تحمل المسؤولية الإدارية أو القرار الإداري.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن محاربة الفساد ترتبط ارتباطا وثيقا باستقلالية السلطة القضائية، نظرا للدور الحيوي للعدل في محاربة هذه الآفة، من أجل البناء الديمقراطي وتوطيد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وحماية حقوق والتزامات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لكن هذا الجهاز، الذي شكل عبر التاريخ موضوع العديد من المراجعات والتعديلات المتواصلة، لا زال أحد البؤر السوداء في عهد هذه الحكومة، بسبب التأخر الكبير الحاصل في ملاءمة منظومة العدالة مع المتطلبات الدستورية الجديدة المتعلقة بالسلطة القضائية، وبسبب استمرار المنطق التحكيمي في مشاريع الإصلاح المعلقة.

واليوم، وفي الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن التحولات الديمقراطية التي تعرفها بلادنا، تصر هذه الحكومة على ضرب الحريات والتراجع عن المكتسبات، من خلال الاستمرار في التضييق على حريات المواطنين في مجال التظاهر وعقد التجمعات واعتقال المعطلين وتعنيفهم والحكم عليهم في محاكمات صورية وغير عادلة.

وما دام الشيء بالشيء يذكر، فقد كنا نأمل من الحكومة أن تضمن المشروع مقتضيات لإلزام الحكومة والإدارة المغربية بتنفيذ المقررات القضائية الصادرة ضدها، على سبيل المثال نذكركم بقرار محكمة الرباط بشأن محضر 20 يوليو وقضية الاقتطاعات لموظفي العدل وقضية التوأم سلمى وسمية التي نتمنى من الحكومة أن تنفذ الأحكام الصادرة ضدها، لكن تفاجأنا بموقف الحكومة من خلال مشروع قانون المالية الحالي في صيغته الأولى والرامي إلى تقنين تحقير القضاء والمقررات القضائية، ولولا يقظة السيدات والسادة النواب، لكنا أمام انتكاسة كبرى لمسلسل الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب، وأمام تهديد حقيقي وجدي لحصانة الأحكام القضائية ووجوب تنفيذها طبقا للفصل 126 من الدستور.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2015 هو مشروع منفصم عن القضايا الأساسية للجهاير الشعبية، فعوض البدء بتنفيذ الالتزامات والبرامج ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها الاستجابة لتطلعات المواطنين، لجأت الحكومة من خلال هذا المشروع، وللأسف الشديد، إلى إجراءات وتدابير تمس في العمق كل المكتسبات المحققة وتحول دون تحقيق الأهداف المعلنة.

وقد سبق لحزب الاستقلال، ومن خلال فريقه البرلماني، أن نبه غير ما مرة إلى حاجتنا إلى الإجراءات والتدابير الكفيلة بتصحيح مسار اقتصادنا الوطني قبل وقوع ما اصطالحنا على تسميته "بالحادثة الماكرواقتصادية"، لكن الحكومة، مع كامل الأسف، أعرضت عن ذلك.

وها نحن اليوم أمام تدهور مقلق لكل المؤشرات الاقتصادية، وأمام تراجع خطير في وتيرة خلق مناصب الشغل، وأمام واقع يناقض ويعاكس كل ما عاهدت به الحكومة الشعب المغربي في حملتها الانتخابية.

أمام الأرقام والتوقعات التي تفضلتم، السيد الوزير، بتضمينها في مشروع قانون المالية، فمهما بلغت، ستنقى أرقام بدون عمق تمهوي، ما دامت الحكومة غير قادرة على إيجاد حلول حقيقية للاختلالات المطروحة، وما دامت بدون وقع إيجابي على جيوب المواطنين وعلى معيشتهم وعلى تنافسية المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا.

وما يزيد من عدم واقعيتهما، السيدان الوزيران، هي الطريقة التقليدية التي لا زلتم تعتمدها في إعداد المشروع، والتي تعمل على تغييب دور البرلمان كهيئة رقابية تشريعية في المشاركة الحقيقية والفعالية في المراحل الأولى لإعداد الفرضيات والتوقعات، وكذا إشراك النقابات في إطار الاستشارة ما دتم تستشيرون الباطرون.

لذلك، فإن الفرضيات المقدمة سواء فيما يتعلق بمعدل النمو المحدد في 4,4%، ونسبة العجز محددة في 4,3-4%، ستنقى أرقاما غير واقعية، يصعب تحقيقها في ظل الإشكاليات المطروحة في نظرنا، وهي كالتالي:

- الظرفية المناخية المتقلبة؛

- انخفاض كبير في السيولة الداخلية؛

- غياب إجراءات عملية محفزة على الإنتاج والتصدير وخلق ثروات جديدة؛

- استمرار ارتفاع مستوى المديونية بسبب لجوء الحكومة في كثير من الأحيان على تمويل ميزانية التسيير بالالتجاء إلى الاقتراض من السوق

كما أن الحكومة اقترضت في ظرف سنتين أزيد من 103 مليار درهم، وهو ما اقترضته الحكومات السابقة في 10 سنوات، ووجهت أغلبه للاستهلاك العمومي في إطار ميزانيات التسيير.

إن الحكومة، عوض أن تتوجه إلى حل المشكل الحقيقي الذي يتمثل في قلة عدد المقاولات المصدرة، وضعف مناصب الشغل داخل هذه المقاولات، اكتفت بالحل الأسهل المتمثل في اقتراض العملة الصعبة من الخارج، وهذا إجراء محدود على المدى القصير، ولكن له انعكاسات مستقبلية خطيرة على اقتصادنا الوطني.

ومن الواضح أن الخزينة بهذا المنحى التصاعدي للقروض، دخلت في دوامة أداء أصل الدين وفوائده بالقروض، وهذه الدوامة ستؤدي لا محالة إلى ازدحام توارخ استخلاص الديون القديمة مع الديون الجديدة وخاصة في فترات الذروة، مما سيؤدي لا قدر الله إلى تراجع تنقيط المغرب وارتفاع تكلفة الاقتراض وندرة السيولة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن المشروع، ومع كامل الأسف، لا يقدم رؤية شمولية للرفع من النمو وخلق فرص الشغل، بل إن هدفه الأساسي هو التقليل من عجز الميزانية والرجوع إلى التوازنات الماكرواقتصادية، ولو على حساب الاستثمار والمستثمرين، ولو على حساب الفئات المستضعفة والفقيرة، ولو على حساب البرامج الاجتماعية ومشاريع التنمية الاجتماعية.

أجل، قد تتمكنون من تحقيق ذلك، ومن الرجوع إلى نسبة العجز العادي في الميزانية، نتيجة للتراجع المستمر لسعر البرميل على المستوى الدولي، وبفضل الانتعاش المسجل في الوضعية الاقتصادية والمالية للشركاء الأساسيين، والمثال على ذلك اليونان التي حققت هذه السنة معدل نمو إيجابي.

لكن السؤال الذي يقض المضاجع، ماهي التكلفة الاجتماعية والاقتصادية والمالية لتحقيق ذلك؟ وبالتالي على حساب من؟

إنها تكلفة لا حدود لها، تكلفة تنطوي على مخاطر كبرى، لأنكم، ومع كامل الأسف، اعتدتم الاستكانة إلى الحلول السهلة والبسيطة، العاجزة عن إيجاد البدائل الضرورية للخروج من هذا الوضع الصعب، فاتجهتم إلى التقليل من نسبة إنجاز الاستثمار العمومي، والتي لا تتجاوز في متوسطها اليوم 50%، وهي سياسة مقصودة الغرض منها تقليص عجز ميزانية الدولة.

خلاصة القول أن كل المحجودات الجبارة وغير المسبوقة التي بذلتها الحكومة السابقة، قد ذهبت أدراج الرياح مع حكومتكم، ما دتم، ومع كامل الأسف، عاجزين عن توفير بيئة مناسبة لاستقطاب واحتضان الاستثمارات الكبرى، وعن توفير أدنى شروط استنبات رضا اجتماعي مع الفقاء الاقتصاديين ولاسيما الاجتماعيين.

الداخلي والخارجي؛

لذلك، فإن رؤيتنا في الفريق الاستقلالي وتصورنا لتحقيق نسبة النمو المفترضة تستند على ما يلي:

- إدخال تحولات هيكلية على اقتصادنا الوطني، بما يسمح ب بروز قطاعات جديدة مصنعة وفروع جديدة ذات نسبة نمو عالية؛

- الإسراع بتفعيل وتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية المعتمدة، بهدف تنويع وتحديث البنيات الإنتاجية، وإحداث مناصب الشغل، وتعزيز قدراتنا التصديرية والتنافسية؛

- تقوية الاستقلالية في مواجهة التقلبات المناخية، حتى لا يرتهن اقتصادنا الوطني ومعدل النمو بنتائج القطاع الفلاحي، الذي يبقى أدأؤه غير مستقر بفعل التغيرات المناخية، وهو إشكال نبهنا إليه خلال مناقشتنا لمشروع 2014، وسنعيد التأكيد عليه من جديد، حتى تتمكن الحكومة من معالجته من خلال تسريع وتيرة إنجاز مخطط المغرب الأخضر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن المتابعين للشأن الاقتصادي الوطني يتوجسون من المنحى التصاعدي للدين العمومي الذي وصل إلى مداه الأقصى بتجاوزه عتبة 64% من الناتج الداخلي الخام، هذا إذا ما أكتفينا بالمعطيات الرسمية والتي بلغت حسب المعطيات التي قدمتها 554 مليار درهم في تم 2013.

ولذلك، كانت دعوتنا للحكومة بتمكين البرلمان والرأي العام بالمعطيات الدقيقة بشأن احتساب المديونية، لأنكم لم تأخذوا بعين الاعتبار جميع العناصر المؤثرة، من قبيل:

- متأخرات الخزينة والمؤسسات العمومية؛

- الديون المضمونة وغير المضمونة من طرف الدولة المقدمة للمؤسسات العمومية؛

- الديون الخاصة بالجماعات الترابية؛

- رصيد الودائع لدى الخزينة العامة بما فيها الودائع الخليجية؛

- الديون العالقة لدى إدارة الضرائب نتيجة الإرجاعات التي يجب أن تقوم بها لفائدة الملمزمين؛

- الديون العالقة في ذمة الدولة نتيجة الأحكام الصادرة ضد الدولة وغير منفذة لحد الآن؛

- دين شركات المحروقات؛



تسهيل تمويلها بمختلف الوسائل، والحرص على متابعة الأوراش الكبرى القطاعية بوتيرة أسرع والكفيلة بخلق مناصب شغل جديدة.

إن المشروع لا يتضمن أي إجراء مهم حماية القدرة الشرائية للمواطنين كما تم الالتزام بذلك، بل ظل وفيما لنهج الحكومة بشأن الزيادات المتكررة في الضرائب وفي أسعار المواد الأساسية، وتجميد الأجور والمرتبات التي أصبحت تفقد قيمتها الفعلية يوماً بعد يوم، ولم تعد قادرة على توفير الحد الأدنى للعيش والسكن والتدريس والتطبيب.

الأمر المثير للاستغراب، هو أن الحكومة غير مبالية بالإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات المتكررة للمواطنين الذين بلغهم من الضيق والعسر في حياتهم المعيشية ما لم يبلغهم خلال الحكومات السابقة، واجتهدت في استحداث بدعة غريبة وعجيبة في الوظيفة العمومية، مفادها أن "الأجر مقابل العمل"، لتشرعن اقتطاع أجور المضربين دون وجه حق، متناسية أن الاقتطاع يطبق على المتغيب وليس على المضرب، وأن الإضراب حق دستوري، والحكومة لم تأت إلى حد الساعة بقانون تنظيمي لينظم هذا الحق ويشرعن هذا الفعل، بل جعلت من الاقتطاعات أداة لنسف وإحماض جميع أشكال الإضراب والاحتجاجات، وبالتالي فهي حرب مفتوحة على كل النقابات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن بلادنا تحتل مراتب جد متأخرة في سلم التنمية البشرية، حيث أن معدل الأمية يفوق 35%، ويتجاوز 70% في القرى وخاصة في الوسط النسوي ومعدل التعليم الثانوي لا يتجاوز 48% والجامعي 7,8%، ناهيك عن المؤشرات المخجلة المسجلة في الصحة العمومية، والتغطية الصحية، والتقاعد والتشغيل والسكن اللائق، وفك العزلة عن القرى والمداشر.

وما المظاهرات اليومية، والتي هي عفوية في غالبية الأحيان، ضد الغلاء وارتفاع فواتير الماء والكهرباء إلا دليل إدانة على القرارات اللاشعبية المتبعة، مما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى استيعاب الحكومة بشكل عميق لأوضاع ومشاكل البلاد وتحدياتها، خاصة في المجال الاجتماعي، بما يحمله من صعوبات في بعده الإنساني.

في مقابل هذه الوضعية الصعبة، نتساءل، في الفريق الاستقلالي، كيف لنا اليوم أن نبرر الفائض المسجل في بعض الحسابات الخصوصية مثلاً كالتاسك الاجتماعي الذي لا يصرف منه إلا الجزء اليسير، ولا مجال لتذكيركم بما سبق وأن أثاره فريقنا في مجلس النواب سابقاً بشأن فائض الحسابات الخصوصية، والتي انتقلت إلى حوالي 83 مليار درهم سنة 2014، علماً أن جل الصناديق مرتبطة بالخدمات الاجتماعية وتنمية العالم القروي وتعزيز البنية الثقافية والرياضية والطرقية والمائية، وهي تعرف نسب إنجاز مقلقة ومخجلة.

أما استمرار الحكومة في تعليق فشلها على شاعة السياق الإقليمي، فما هو إلا دليل إدانة على عجزها عن استثمار نعمة الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تتمتع به في بلادنا بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل توضيحات وجهود كل القوى الوطنية الحية.

ولكم في دروس الماضي القريب عبرة إن كنتم تعتبرون، فالحكومة السابقة تمكنت من احتواء أزمة جارفة خالقة، أنهكت أقوى الاقتصادات العالمية في عهد جفت فيه السيولة، قبل أن تطال كل أشكال الإنتاج الحقيقي، لكنها تحملت مسؤوليتها كاملة، وأبدعت في إيجاد الحلول الناجمة الكفيلة بمعالجة الأزمة، بخلاف تدبيركم الحالي الذي زاد الطين بلة، لأنه بكل بساطة، لم يكن قدراً حتمياً، ولا مآلاً موضوعياً، لو أن الحكومة كانت من المسؤولية السياسية على قدر المرحلة من حسن التفكير والتصرف.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أما فيما يخص الإصلاح الجبائي: الملاحظة الأبرز هي الإحالة المتكررة لبعض الإجراءات المقترحة في مشاريع قوانين المالية على توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، والتي تحولت، مع كامل الأسف، إلى مجرد حبر على ورق، سواء تعلق الأمر بمحاربة المضاربة والحد من الاعفاءات غير المبررة، ومحاربة التهرب الضريبي بتوسيع الوعاء الجبائي، حيث أن 2% من الشركات فقط، تؤدي ما يقارب 80% من الضريبة على الشركات، في حين لا يتجاوز عدد الشركات التي تؤدي الضرائب ولها تعريف ضريبي 170 ألف وحدة، فيما تشير الإحصائيات المدونة في السجل التجاري إلى أعداد هائلة من هذه الوحدات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد عمدتم أثناء تقديمكم لمشروع قانون المالية على نسب بعض الإجراءات إلى توصيات المناظرة، والحال أن بعض تلك الإجراءات ما هي إلا مقترحات تقنية للإدارة الجبائية، تم تحديدها سلفاً، ولا تنسم بأية رؤية إستراتيجية للإصلاح بقدر ما هي رتوشات ومساحيق تجميل لن تفيد في علاج التشوهات التي أضحت عليها اليوم المجال الضريبي، ولن تفلح في إقامة إصلاح حقيقي لعلاقة الملتزم بالضريبة، في ظل غياب الإرادة لتفعيل سياسة التجريم الضريبي بالنسبة لبعض الحالات المكشوفة والمستشرفة، وإصلاح نظام المنازعات الذي لا زال يطغى عليه العرف الجاري به العمل "خلص واشكي"، وما أدراك ما الشكوى، السيدان الوزيران.

إن كل هذه الاختلالات كان يجب التفاعل معها ومواجهتها بتحديد استراتيجية واضحة وإرادوية وشجاعة للرفع من وتيرة النمو بإجراءات عملية وهادفة، تتوجه أساساً إلى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، عن طريق

يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ".

### السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد المستشار عبد الحميد السعداوي، رئيس الفريق الحركي، في إطار طبعا 40 دقيقة.

### المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس المحترم،

قبل أن أبدأ في التدخل، أود باسم الفريق الحركي أن أجدد أحر التعازي لعائلة الراحل عبد الله بها الصغيرة وعائلته السياسية في فقدان هذا الرجل الذي كان بحق رجل دولة بامتياز ورجل حكمة وتوافق، فرحمة الله عليه وأنا لله وإنا إليه راجعون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة العامة لأعرض قراءتنا في الفريق الحركي لمضامين وتوجهات مشروع القانون المالي للسنة المقبلة. قراءة مؤطرة بطبيعة الحال بمبادئ ومواقف حزب الحركة الشعبية الذي اختار عن قناعة وإرادة وطنية صادقة، أن يتخذ في صف الأغلبية وأن ينخرط في تكوين وإنجاح هذه التجربة الحكومية الأولى من نوعها في المغرب الدستوري الجديد.

مغرب جاء نتيجة مسار نضالي ممتد على مدى أزيد من نصف قرن، وكانت الحركة الشعبية في قلب معاركه، وفي عمق رهاناته وتطلعاته. فكما ساهمت الحركة في المقاومة عبر روادها من أجل الاستقلال، وكانت الحركة دعامة سياسية أساسية لبناء مغرب المستقبل، مغرب الحرية والكرامة، فناهضت منذ كانت فكرة في فجر الاستقلال نظرية المغرب مجرب واحد، وعين واحدة، ولغة واحدة، وفكر وحيد، فناصرت وستظل الملكية بدون قيد ولا شرط، كامتداد لتعاقد تاريخي بين العرش والشعب على مدى قرون، فكبرت الفكرة تحت نيران الاستبداد الحزبي، رافعة لواء الائتلاف المغربي الأصيل، وحاربت في الجبال والسهول، في البوادي كما المدن الفكر المستورد، مقدمة شهداء وضحايا منهم من قضى نحبه ومنهم من لازال على قيد الحياة، أطال الله عمرهم، إلى أن يزغت الحريات العامة ببلادنا، وسطعت شمس التعددية، ونور الاستثناء المغربي، مؤمنين في هذا الدرب النضالي المبني على الغيرة الوطنية الراسخة، أن الوطنية فوق كل حساب.

السيد الرئيس المحترم،

مهما كثر حجم قرصنة التاريخ والمستقبل، فلا يمكن لأحد أن ينكر أن

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكركم بنفقات الحساب الخصوصي للصيدلية المركزية الموجهة لاقتناء الأدوية والمواد الصيدلانية، الذي بلغ حوالي 1,1 مليار درهم سنة 2013، ولم تتعد نسبة الإنجاز إلا 50%.

إن هذه الاختلالات في تنفيذ الاستثمارات لا بد وأن يكون لها انعكاس سلبي ومباشر على فرص الشغل، وعلى وضعية المقاولات وخصوصا منها المتوسطة وكذا الصغيرة، والدليل على ذلك الأرقام المتعلقة بالتشغيل مقارنة بين الحكومات الثلاث الأخيرة، حيث تشير إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط أن معدل البطالة انتقل من 8,5 إلى 10,2 خلال هذه السنة، علما أنكم التزمت بتخفيض هذا المعدل إلى حدود 8%:

- حكومة ادريس جطو: قلصت نسبة البطالة من 12,2 في المائة إلى 9,5.

- حققت حكومة الأستاذ عباس الفاسي خلال أربع سنوات فقط نتائج متميزة، حيث واصلت الجهود التنموية، وقلصت معدل البطالة من 9,5 في المائة إلى 8,5 في المائة، وخلقت 136.000 منصب شغل عن كل سنة.

- أما الحكومة الحالية، وفي أقل من ثلاث سنوات، انتقلت بمعدل البطالة من 8,5 في المائة إلى 9,6 في المائة، وخلال السنتين الأولى والثانية تم تسجيل تراجع كبير في مناصب الشغل من اليد العاملة الوطنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إنه لا يسعنا في الفريق الاستقلالي إلا أن نبدي أسفنا الشديد عن هذه الاختيارات السهلة التي سلكتها الحكومة في هذا المشروع، والمجردة من أية إستراتيجية للإصلاح، ونعتبر أنه كان على الحكومة اليوم أن تعمل على تجاوز "الانتظارية" وفقدان "الثقة" التي يعرفها المشهد الاقتصادي الوطني اليوم، من خلال عدم التجاوب مع تعديلات فرق المعارضة والتي بلغت 112 تعديلا، لم تقبل منها الحكومة إلا 3، وهي في مضمونها، كلها للأسف، تتجه إلى تعزيز المسار الاقتصادي الوطني دواما تغليب لهاجس التوازن المالي على هاجس المطامح الاقتصادية المقرونة بالعدل الاجتماعي وبالعدالة الاجتماعية، وكذلك ترمي إلى محاربة التهريب وكذلك ترمي إلى محاربة التملص الضريبي، وتدعو إلى تشغيل المعطلين، خاصة منهم محضريات ومحضري 20 يوليوز، وحماية كذلك القدرة الشرائية للمواطنين، ودعم الفئات المهمشة والأكثر حرمانا، وعدم إقتال كاهل المواطنين بالضرائب والرسوم غير المبررة.

ورغم ذلك، إننا لن نطبق ديكتاتوريتنا العديدة، فإننا سنكون إيجابيين أو مع الميزانية كما عدلت من طرف فرق المعارضة.

وأختتم بقوله تعالى في سورة الأنفال: "إِنَّ يَعْزِمُ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا"

هذا هو، حضرات السيدات والسادة، مغرب أمس واليوم والغد، ليقبى النداء الموجه لنا جميعا، كفاعلين في المؤسسات أن نكون في مستوى تطلمات الملك والشعب، لأن أزمتنا الحقيقية اليوم هي أزمة وسائط، فلنرتقي بالخطاب السياسي، ولنندع جانبا التجاذبات السياسية والحسابات الضيقة، من أجل مغرب يقرب مساره السياسي والديمقراطي والحقوقى بمسار تنموي يوفر الكرامة للجميع، ويوزع الثروة، بعد خلقها، بإنصاف بين المجالات والجهات والفئات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نحن على بعد أشهر من تفعيل القوانين المؤسسة للجهوية كخيار استراتيجي يروم، في منظورنا، التوزيع المنصف للثروة وليس توزيع السلطة فقط، خيار نريده في رؤيتنا الحركية إطارا لحكومة جمهورية ومحلية تجعل المواطن يفخر بجهته ويعتز قبل ذلك بوطنيته المغربية، جمهورية تقوي عناصر الوحدة الوطنية والتراية، وتستثمر الخصوصيات المحلية لخدمة التنمية وإنتاج الثروة، جمهورية تنموية وليس سياسية تكون إطارا لتعزيز ما يوحدنا ويعمق التكامل بين الجهات.

البناء الجهوي المتقدم الذي نتطلع إليه، السيد الرئيس، هو أيضا الحل الأوحده والوحيد لحسم النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية، هذا النزاع الذي طال أمده بفعل مناورات خصوم وحدتنا الترابية، والحاقدين على النموذج الديمقراطي والحقوقى المتميز ببلادنا إقليميا ودوليا. ولهم ولن يحركهم نقول موتوا غيضا، فالمغرب في صحرائه، والصحراء في مغربها، ولن نفرط في حبة رمل من أرض هي مغربية بالطبيعة والبيعة والتاريخ وبالإجماع الوطني الخالد، أوفياء دائما وأبدا لروح قسم المسيرة الخضراء.

ولحكام الجزائر نقول: اتقوا الله في شعبكم وفي أموالهم التي هو في أمس الحاجة إليها بدل سعيكم، فاشلين، لدعم كيان وهي أضخم حجرا للإرهاب والتخريب وملجأ للمتطرفين وصناع الموت في منطقة الصحراء والساحل.

وفي هذا السياق، واذ نعيد إشاراتنا وانخراطنا المطلق في مضامين الخطاب السامي لصاحب الجلالة نصره الله في ذكرى المسيرة الخضراء يوم 6 نونبر الأخير، نود التأكيد على أن بلادنا برصيدها الحقوقي والتنموي أكبر من أن تززعها مناورات أنظمة استبدادية لا تعرف لحقوق الإنسان معنى حتى وإن وظفت ثلة قليلة من ضعاف النفوس، وحتى وإن لجأت الى إخفاء تجاعيدها بمساحيق إعلامية مأجورة لأن الحق والأيام كفيلا يكشف بريقها الخداع.

السيد الرئيس المحترم،

السنة المقبلة كذلك، التي تناقش قانونها المالي، وهو القانون المالي ما قبل الأخير في عمر الولاية الحكومية الحالية، لابد أن تكون سنة لتفعيل مقتضيات الدستور، وليس تنزيلها، خاصة ما يتعلق بما تبقى من القوانين

الفكر الحركي له سبق تاريخي ورؤية استباقية في وضع مرتكزات أساسية صارت اليوم محط تهافت إيديولوجي، بل خيارات دستورية لوطن بأهله. أفلم تنادي الحركة منذ ميلادها بالتعددية اللغوية والثقافية وبضرورة إنصاف الأمازيغية في إطار مغرب الوحدة في التنوع؟ ألم تدافع ولا تزال عن المناصفة المجالية وتمية الوسط القروي؟ أليست هي السبابة إلى طرح خيار الجهوية في زمن المركزية الحزبية الضيقة؟ ألم تجعل من الكرامة والأصالة والعدالة الاجتماعية عنوانا رئيسيا لبرنامجها منذ 60 سنة خلت؟ ألم تكن دعامة أساسية لمغرب المؤسسات، حيث قادت في شخص روادها أهم المؤسسات الإستراتيجية ببلادنا، من حكومة، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع الوطني وأول برلمان منتخب؟ في وقت كانت فيه معظم التيارات السياسية تحفر، في محاولات يائسة، تحت جدار هذه المؤسسات، بينما آمن الفكر الحركي أن الصراع السياسي لابد أن يتم تحت سقف المؤسسات وليس حولها، إلى حدود منتصف التسعينات حيث التحق الجميع بالفكر الحركي ودخلت معظم التيارات المعارضة إلى المؤسسات، تاركة خلفها أحلامها الأولى التي لم تكن ولن تكون أحلاما لمجمل المغاربة. وأملنا أن تلتحق الأقلية القليلة الباقية بمغرب المؤسسات، ودخلها فليتنافس المتنافسون.

حضرات السيدات والسادة،

إن إصرارنا على التذكير بهذه المرجعيات ليس هدفه خدمة الأنا الحزبية الضيقة لأن هذا ليس من شيم حركة جعلت دائما مصلحة المغرب قبل مصلحة الحزب، ولكن هدفنا أن نذكر، من لا زال يحتاج إلى ذلك، أن المغرب الذي يعرف من أين أتى وإلى أين يسير أكبر من مواقف تحدها المواقع، وأكبر من طموح حزبي ضيق، وأن الاستثناء والتميز المغربي منذ عقود صار قاعدة ومحط إجماع وطني صادق، وأن بلادنا بالتلاحم الدائم بين العرش والشعب لم تكن ولن تكون في خريطة شعوب، لا زالت في 2014 تعيش واقع مغرب 1956، شعوب استبدلت لغة الحوار والمصالحة بزناد البنادق، ورائحة البارود، وبدلت المؤسسات بمفارات الإرهاب والتطرف، وجعلت من ربيعها الخادع حمام دم مقيت، آمليين بصدق أن تختار هذه الشعوب الحوار وبناء الوحدة الوطنية والتعايش بين مختلف مكوناتها وثقافتها سبيلا للخروج من محنها المؤلمة.

وخلاصة القول، السيد الرئيس المحترم، في هذا الإطار أن بلادنا رجت الرهان باختياراتها الإستراتيجية المبنية على الحرية والتعددية السياسية واللغوية والثقافية، وبالتسامح الديني تحت ظل إمارة المؤمنين، وبانتصار الخيار المؤسساتي على العداء للمؤسسات وبمسيرة حقوقية متميزة، جعلت بلادنا ثاني بلد في العالم يستضيف المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، رغم كيد الكائدين وضغائن الحاقدين، وبمسار ديمقراطي يترسخ يوما بعد يوم، وبجبهة وطنية صلبة ضد المؤامرات الخارجية المتوالة أحيانا ببعض الأيادي الداخلية السابحة ضد التيار الوطني الجارف.

وبهذه المناسبة، لن تفوتنا الإشادة والتنويه مرة أخرى بتضحيات القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن وحفظ أمن وممتلكات المواطنين، كما نشيد بمجهودهم الجبار لمكافحة آثار الفيضانات والكوارث الطبيعية التي عاشت بلادنا على إيقاعها في الآونة الأخيرة، معبرين في هذا المجال عن كبير الامتنان والعرفان للرعاية الملكية السامية الموصولة للضحايا والمناطق المتضررة، داعيين الحكومة ومختلف المؤسسات إلى مزيد من الجهود للحد من الخسائر الناجمة عن هذه الفيضانات عبر برنامج دائم، يتعامل معها كمسألة بنوية لم تعد ظاهرة ظرفية أو موسمية.

حضرات السيدات والسادة،

بكل تأكيد الإصلاح ليس جدولا رياضيا قابلا للضرب والقسم، ولكن هو سلاسل متلاحقة ومتراطة، ومن المؤكد أن دعم وترسيخ خيارنا التنموي المنشود لن يتم إلا بسياسة اقتصادية ناجعة مبنية على حكمة مالية مسطرة الأهداف، وبمالية عمومية متناسقة لا يشكل القانون المالي إلا إحدى أسسها.

وارتباطا بهذا السياق، فإن هذا المشروع المعروض على أنظارنا أسوة بسابقه يشكل بوصلة أساسية لتقييم السياسات العمومية المسطرة والمرتكزة على مضامين البرنامج الحكومي كتعاقد بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

واسمحوا لي في هذا الإطار أن أذكر بأن بنية المشروع وطبيعته تجعله يندرج في إطار الجيل السابق لقوانين المالية في ظل عدم استكمال القانون التنظيمي الجديد للمالية لخلقاته التشريعية، والذي من شأنه أن يلائم تدبير وتوجيه الميزانية العامة مع أحكام الدستور الجديد برؤية تجعله يؤسس لميزانية النتائج وتوطين المشاريع، بمنطق جهوي، وإشراك أوسع وأعمق للمؤسسة التشريعية في مراقبة وتقييم الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمالية العمومية، مما سيسيطر مقروئته الميزانية ويجعل النقاش العمومي حولها منصبا على قياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرجعة الاعتمادات وفق مؤشرات النجاعة والمردودية وأجندات واضحة ومحددة للإنجاز.

السيد الرئيس المحترم،

بكل تأكيد فنحن منخرطون ومتفاعلون إيجابا مع الأهداف المسطرة للمشروع والرامية إلى إضفاء دينامية جديدة على الاقتصاد الوطني، وتفعيل الإصلاح التدريجي للمنظومة الجبائية، والمراهنة على دعم المقاولات وتثمين الاستثمار العمومي في إطار رؤية اجتماعية تستهدف التماسك والحد من الهشاشة.

وبنفس الدرجة فنحن كذلك واعون بظرفية وسباق إعداد هذا المشروع، المطبوع بالتلازم البنوي للاقتصاد الوطني بتحويلات وتقلبات الأسواق العالمية، وارتباطه بعوامل موضوعية كطبيعة الموسم الفلاحي

التنظيمية ذات الطابع الهيكلي والتأسيسي. تفعيل نعتقد جازمين أنه يحتاج إلى استعادة روح ما قبل وضع الدستور المطبوع بروح التشارك والتوافق، وفي صدارة هذه القوانين ما يرتبط بالقضاء والأمازيغية والقضاء الدستوري وأدوار المجتمع المدني وباقي مؤسسات الحكامة... قوانين نريدها في منظورها فوق منطق الأغلبية والمعارضة، وفوق الرهانات الحزبية، لأنها قوانين تهم هوية الدولة والشعب، وتشكل الجزء الثاني للدستور، مؤكدين في هذا الإطار أن إصدار هذه القوانين ليس غاية في حد ذاته على اعتبار أن تفعيل الدستور يظل رهينا بمدى انعكاس مضامينه على أسلوب الحكم وإدارة المجتمع، إنه رهان الحكامة المبنية على ثقافة ديمقراطية وتنموية تحدث نقلة نوعية في حياة المواطنين.

حضرات السيدات والسادة،

في نفس السياق، وارتباطا بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة لا بد أن نسجل بكل موضوعية، أن النقاش الدائر إلى حد هذا اليوم حول هذا التمير الديمقراطي في مسار بلادنا، لا زال بعيدا عن العمق، مادام محصورا في زاوية القوانين المؤطرة له فقط، دون أن ينفذ إلى الأبعاد الديمقراطية والسياسية والتنموية لهذه الاستحقاقات، فالسؤال الأكبر اليوم في هذا المضمار هو: كيف يمكن أن نبنى مؤسسات منتخبة، بنخب مؤهلة، مؤسسات قادرة على جعل المجهود السياسي في خدمة المجهود التنموي؟

كيف يمكن كذلك أن نتوج جماعات تربية باختصاصات أكبر، وبرهان جهوي متقدم، دون أن نخلق دينامية سياسية جذابة لمشاركة انتخابية أوسع، وبأداء مؤسساتي يعيد الثقة للمواطن، ويعيد للعمل السياسي نبهه المفتقد؟

إنها مسؤولية الحكومة والبرلمان، المطالبان بالارتقاء أسلوبا ومضمونا بعملهما وأدائهما ليعانق الفلسفة الدستورية الجديدة المبنية على الفصل المتوازن بين السلط.

وفي هذا الإطار، فنحن مدعوون جميعا إلى التأمل والتفكير الجماعي في صيغ لترسيخ ثنائية برلمانية فعلية، قائمة على مجلسين متوازنين ومتكاملين بتمثيلية وازنة، واختصاصات ترسخ الطابع البرلماني لنظامنا الدستوري الراسخ باستحضار التجارب الدولية الماثلة في هذا الإطار.

ولأن بلادنا لا تعيش في معزل عن محيطها الإقليمي والعالمي، بل هي، بفضل الحكمة الملكية، شريك استراتيجي في العالم الجديد، فإننا مدعوون كذلك، حكومة وبرلمان وأحزاب سياسية ومجتمع مدني، إلى مزيد من تضافر الجهود بغية تسويق نموذجنا التنموي والديمقراطي عبر إستراتيجية دبلوماسية متناغمة، يتكامل فيها الرسمي بالموازي ويتفاعل خلاق ومبدع مع دبلوماسية اقتصادية وحزبية ومدنية، قادرة على أن تقدم في مختلف المحافل الدولية الوجه الحقيقي لبلدنا الآمن والمستقر، بلد التسامح الديني والتعايش بين الحضارات والثقافات في عالم تنخره الطائفية الهوجاء والقبلية الضيقة والعرقية المقيتة.

بالضرورة ضعف الادخار، وهو ما يقلص من فعالية السياسات الاقتصادية القطاعية، مع العلم أن بعض الدراسات أثبتت أن 74% من ادخار الأسر أصبح موجها للاستهلاك.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا يمكن إلا أن نثمن عزم الحكومة مواصلة تفعيل المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني والمتمثلة في الاستثمار في البنيات التحتية والأشغال العمومية، والمهن العالمية، ودعم المخططات القطاعية الإستراتيجية، والتي نعتقد اليوم أن تقييمها وتقويمها أصبح ضروريا بعد نضج التجربة.

ومن جانب آخر، ولأن المقاولات هي رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ نسجل تركيز المشروع في أهدافه على دعمها بإجراءات اجتماعية، فإننا في الفريق الحركي نعتقد أن هذا المجهود المبذول لإنعاش عالم المقاولات بمختلف أصنافها خاصة المتوسطة والصغرى يظل محدودا.

فضلا على الثقل الضريبي المفروض عليها، ومحدودية الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي، وتعدد المساطر والقوانين المؤطرة للصفقات العمومية، وصعوبة الولوج إلى التمويل، فإن الوضعية تزداد صعوبة في ظل تراكم المتأخرات المستحقة للمقاولات والتأطل في استرجاع مبالغ الضريبة على القيمة المضافة والبالغة حوالي 14 مليار درهم، ناهيك عن عدم تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة لفائدة المقاولات وكذا الأشخاص ضد الدولة.

وبهذا الخصوص، نثمن التفاعل الإيجابي للحكومة مع مطلب إلغاء المادة 8 من هذا المشروع، والتي كانت ترمي إلى فسخ المجال لعدم تنفيذ هذه الأحكام، مما يعتبر مسا بأحكام الفصل 126 من الدستور، علما أن المكان الطبيعي لمثل هذه الإجراءات هو المسطرة المدنية.

وفي نفس السياق، لا بد أن نعيد الإشارة مرة أخرى إلى ما يمثله الاقتطاع من المنبع تحت باب الإشعار لغير الحائز من تأثير سلبي على المقاولات والأشخاص الطبيعيين والدورة الاقتصادية، مؤكداً على أن الالتزام الحكومي بعدم إعمال هذه المسطرة لا يكفي ما لم يترجم إلى تعديل فعلي في مدونة تحصيل الديون والمسطرة المدنية بمنظور يحمي حقوق الدولة ولا يؤثر سلباً على المقاولات والأشخاص.

كما نؤكد في هذا المجال أن دعم المقاولات يقتضي ضرورة العمل على تقليص آجال الأداء في الصفقات العمومية، وإعمال مبدأ الفائدة على المتأخرات المستحقة على الدولة عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل.

كما نود في هذا المحور الاستفسار عن النسبة المحققة في مجال إدماج القطاع غير المهيكل الذي جعلت منه الميزانيات السابقة أحد أهدافها الرئيسية. وما هي الحثيات التي حالت دون تنفيذ حوالي 17 مليار درهم من اعتمادات الاستثمار العمومي لهذه السنة كشكل من أشكال سوء الحكامة؟ فهل يعقل، السيد الوزير، أن نحمد الاستثمار العمومي في ظل

ومردودية السياحة ومداخل مغاربة العالم، وهي وضعية تضفي الهشاشة على الاقتصاد الوطني وتؤثر على التوقعات والفرضيات المطروحة.

حضرات السيدات والسادة،

بعيدا عن الجدل حول هذه الفرضيات والمحددة في 4,4% كمعدل نمو بزيادة 0,2% عن السنة الحالية، وحصص نسبة العجز المتوقعة في 4,3% والمقدر بـ 35,4% مليار درهم، ومعدل التضخم 0,7%، وشبه استقرار في السعر المقدر للبتروول رغم انخفاضه في الفترة الأخيرة، وسعر صرف الدولار، فإن مصداقية هذه التوقعات تقاس بمدى انعكاسها على الحياة اليومية للمواطنين، وبأثرها الاقتصادي والاجتماعي، وقدرتها على خلق دينامية اقتصادية تنعش المقاولات الوطنية، وتمكن من توسيع قاعدة التشغيل، علما أن سقف هذه الفرضيات لا يفتح هذا الأفق على اعتبار أن خفض البطالة بنقطين، على سبيل المثال، يتطلب، حسب خبراء، نسبة نمو في حدود 7%، كما أن طبيعة المحصول الفلاحي تظل المتحكم في هذا السقف المنشود، مع الإشارة إلى النمو المتلاحق للأنشطة غير الفلاحية كمؤشر إيجابي.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا المشروع يظل مطوقاً بإكراهات واقعية، تجعل سقف طموحه محدوداً، فالموارد تظل رهينة بالعائدات الضريبية بما يعادل 88% من تمويل الميزانية، في مقابل توجيه النفقات لخدمة المديونية بما يعادل 22% من ميزانية الدولة بسقف تجاوز نسبة الاستثمار العمومي المقدر بـ 17%، حيث أن الإنفاق على الدين المحدد في 68 مليار درهم، بما يعني تجاوز اعتمادات الاستثمار العمومي المحددة في 54 مليار درهم بتطور نسبي عن اعتمادات السنة الماضية، وتراجع عن مخصصات 2012 للاستثمار العمومي المحددة في 59 مليار درهم.

ينضاف إلى هذه الإكراهات ضغط كتلة الأجور الذي سيبلغ حوالي 12%، علما أن المؤشر العالمي للدول المصنفة مثل بلادنا محدد في 7%. وفي هذا الإطار، نود، السيد الوزير، استفسارك عن مدى احتساب العاملين في المؤسسات العمومية والجماعات المحلية في تحديد النسبة. كما نود منكم أيضاً إفادتنا حول النسبة الموجهة للاستثمار فعليا من حجم المديونية التي ستبلغ هذه السنة حوالي 24 مليار درهم.

السيد الرئيس،

لا بد من باب الواقعية أن ننوه بالمجهود الحكومي المبذول على مستوى السعي لضبط التوازنات الماكرواقتصادية مع الحفاظ قدر الإمكان على عدم المس بالتوازنات الاجتماعية. وتلك هي المعادلة الصعبة التي تواجه السياسة المالية للحكومة خاصة في ظل الخصائص الاجتماعية الكبير وسوء توزيع ثمار التنمية مجالياً وجوهياً.

علما أن هذا التوجه الرامي إلى مزيد من التحكم في العجز يمس بمحرك أساسي للاقتصاد الوطني المتمثل في الاستهلاك الداخلي، مما ينجم عنه

الاجتماعية.

من جانب آخر، لابد، السيد الوزير، ونحن نستحضر خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في عيد العرش الأخير، أن نعيد التأكيد على أن الرهان الحقيقي للمالية العمومية يظل هو التوزيع المنصف للثروة، إذ بقراءة جذاذة المشاريع المسطرة في مشروع الميزانية المقبلة نلاحظ أن هناك استمرارية في تمركزها في بعض الجهات على حساب أخرى، مما يخل بالتوازن التنموي المنشود، وهنا تثير إشكالية التنمية القروية والجبلية التي لا ننكر الجهود المبذولة فيها، ولكن نسجل في نفس الوقت غياب رؤية تنموية مندمجة أمام تشتت الصناديق المخصصة لهذا الوسط الحيوي، وتفكيك البرامج بين عدة قطاعات ومؤسسات في غياب أداة مؤسساتية تشرف على تخطيط وتوجيه هذه التنمية القروية، بحيث لا نعتقد أن مديرية قطاعية تفي بهذا الغرض.

ومرة أخرى، نعيد التأكيد على ضرورة التعجيل بإخراج قانون الجبل، والذي من شأنه أن ينصف ما يعادل نصف الجماعات القروية ببلادنا وثلاث الساكنة المغربية، ومن خلال تشريع يؤسس لتنمية مندمجة تخلق بدائل لساكنة الجبال والمحيط الغابوي، ويحصن الثروة الغابوية الثمينة بمردوديتها الاقتصادية ونجاعتها الإيكولوجية، وللعلم والتذكير فقد سبق لحزبنا وهو يقود قطاع المياه والغابات إبان حكومة التناوب أن أشرف على إعداد مشروع قانون إطار لتنمية المناطق الجبلية، مبني على دراسات مقارنة مع عدة نماذج دولية، لكنه ظل حبيس الرفوف، وتطلعنا كبير إلى إخراجه إلى حيز الوجود.

السيد الرئيس،

لابد كذلك أن نشير ونحن في مجلس يشكل بوصلة للجهات والجماعات المحلية، رغم تقليص تركيبته واختصاصاته، أننا لم نلمس أي تغيير في الاعتمادات المخصصة منذ سنوات لهذه المؤسسات المطوقة بسياسة القرب، خاصة وأنا مقبلون على تفعيل الأحكام الدستورية الخاصة بها، فهل بـ1% من نسبة الضريبة على الدخل و1% من نسبة الضريبة على الشركات يمكن أن تؤسس لقواعد جمهورية موسعة ينتظر أن تبدأ في السنة المقبلة التي توظرها هذه الميزانية العامة؟ وكيف يمكن للجماعات بميزانية لا تتعدى 13 مليار درهم أن تكون قاطرة للحكامة التنموية المحلية وإطلاق مخطط للمناطق الصناعية المحلية، ناهيك عن وضعية الغرف المهنية؟

وفي هذا الإطار، ونحن على مشارف 2015 نتطلع إلى أن تقدم لنا الحكومة تقييما لمدى نجاح رؤية 2015 للصناعة التقليدية، والتي تم تمديد سقفها الزمني، خاصة أن هذا القطاع الحيوي يعيش وضعية جد صعبة جراء المنافسة الشرسة للمنتجات الأجنبية، مما يفرض التفكير في إجراءات جمركية حائية، على أن يوجه جزء من عائداتها إلى الغرف المعنية لحماية هذا القطاع من الموت المحتوم.

كما نود أن تثير في هذا السياق مدى انخراط المؤسسات العمومية في

الخصائص القائم علما أن مجمل المقاولات الوطنية تعيش بالصفقات العمومية؟ السيد الرئيس،

حضرات السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

الإخوان المستشارين،

إننا إذ نسجل بإيجاب عزم الحكومة تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الجبائي من خلال مراجعة نظام الضريبة على القيمة المضافة، فإننا نود منكم إفادتنا حول أبعاد الإجراءات الجبائية الجديدة المضمنة في المشروع الحالي، متطلعين إلى مراجعة جذرية للمنظومة الجبائية قائمة على أسس العدالة والإنصاف وضمان حقوق المزمين وتوفير إطار لتوسيع الوعاء الضريبي.

وفي نفس الإطار، وارتباطا بمراجعة الضريبة على القيمة المضافة على المقاولات المختصة في البناء والأشغال من خلال رفعها من 14% إلى 20% منذ أكثر من خمسة سنوات، فإن الواقع أثبت، في اعتقادنا، عدم جدوى هذا الإجراء، لأن المستهلك وحده هو الذي يتحمل هذا العبء، كما أن الخزينة لا تستفيد منه، بحيث نجد أن هذه الأخيرة مدينة للمؤسسات العمومية وشبه العمومية بأكثر من 15 مليار درهم.

لهذا، نقترح العودة إلى تطبيق سعر أقل من 14% عوض 20%، مع مطالبة الحكومة بإعمال تقييم لنجاعة الإبقاء على هذه النسبة في سقفها العالي.

السيد الرئيس المحترم،

من جهة أخرى، ولأن الفلاحة تشكل دعامة الاقتصاد الوطني، وإذ نسجل تفاعلنا الإيجابي مع السياسة الفلاحية المنتجة خاصة في مخطط المغرب الأخضر، فإننا نؤكد على ضرورة حل الإشكاليات المرتبطة بالتسويق، مع المراهنة على جعل الفلاح في قلب الانشغال، وفي عمق السياسة الفلاحية المسطرة.

وبنفس الانشغال، وإذ نسجل دعمنا للبرامج الخاصة بالتنمية الصناعية، فإننا نأمل أن يركز التوجه على الاستثمار في الصناعة الثقيلة والمنتجة بدل الاكتفاء بالاستثمار في صناعة الخدمات.

السيد الرئيس،

بخصوص السياسة الاجتماعية للمشروع، وارتباطا بصندوق المقاصة الذي وفرت الإجراءات الحكومية المتخذة من خلاله أعمال مبدأ المقايسة في مجال المحروقات حوالي 23 مليار درهم، فإننا نعتقد أن توظيف هذه الاعتمادات ينبغي أن يبني على رؤية واضحة، قائمة على رصدتها للاستثمار المنتج، بناء على مناظرة وطنية تحسم في هذا الملف الحساس.

كما أن برامج من قبيل "RAME" و"تيسير" وغيرها، تحتاج اليوم إلى دراسة الجدوى وتقييمها وتقويمها في إطار مبادئ الإنصاف والعدالة

<sup>1</sup> Régime d'Assistance Médicale

شقين أساسيين:

- الشق السياسي والسياق العام الذي تم على أساسه إعداد هذا المشروع؛

- الشق الاقتصادي والاجتماعي والمالي والإجراءات التي جاء بها المشروع.

بداية، لا بد أن أؤكد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمبادرة جلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي أعطى تعليماته السامية لإغاثة منكوبي فيضانات ساكنة جهتي سوس-ماسة-درعة وكلميم-السفارة وإقليم فكيك، داعيا الله عز وجل أن يتغمد ضحايا هذه الفيضانات برحمته الواسعة ويسكنهم فسيح الجنان، حيث هي مناسبة لكي نقف فيها وقفة إجلال وإكبار لكل أطر وزارة الداخلية ووزارة التجهيز والنقل، وإلى نساء ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وإلى جمعيات المجتمع المدني وكافة المحسنين الذين ساهموا في التخفيف من حجم وأثر هذه النكبة على الساكنة، طالبين من الحكومة التعبئة والتجند لدعم هذه المناطق المتضررة، والتي قدرت خسارتها حسب تصريح السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك بأكثر من مليار درهم في قطاع الطرق والقناطر لوحدها.

هذه الكارثة الطبيعية التي ألمت بمواطناتنا ومواطنينا بهاته الربوع العزيزة علينا من مغربنا الشامخ، والتي رغم ظروفهم الصعبة نجدهم فرحين بما أعطاه الله لهم من أمطار الخير والبركات والتي كانت جهتي سوس-ماسة-درعة وكلميم-السفارة في أمس الحاجة إليها.

إن هذه الفاجعة التي حلت بنا، ونحمد الله سبحانه وتعالى عليها، أبانت من جديد على قدرة المغاربة، ملكا وحكومة وشعبا، على تجاوز الصعاب والمحن من خلال التضامن والتآزر الذين أبانوا عنه حيث يجعلنا كمغاربة نفتخر به بين مختلف الأمم والشعوب، ونفرض على الحكومة تدارك الأخطاء في المستقبل من خلال تطوير الآليات الاستباقية للأحداث، آخذين بعين الاعتبار هذه المحنة عبرة للمستقبل، طالبين من الحكومة إعادة ترتيب الأولويات.

كما لا تفوتني الفرصة دون أن أتقدم بأحر التعازي القلبية في وفاة رجل الدولة الحكيم الأستاذ عبد الله بها باسم فريق التجمع الوطني للأحرار إلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وإلى السيد رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران، وإلى كافة أعضاء الحكومة وكافة البرلمانيين بالغرفتين، وإلى عائلته الصغيرة وعائلته الحزبية الكبيرة، راجين من الله العلي القدير أن يلهمنا جميعا الصبر والسلوان في هذا المصاب الجلل، ويدخل الفقيده فسيح الجنان، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

قبل البدء في المناقشة، لا بد من استعراض السياق العام الذي تم على أساسه إعداد هذا المشروع، وقبل ذلك لا بد من التأكيد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على ضرورة التعبئة الداخلية والخارجية لمواجهة الخصوم في

خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن إستراتيجية الحكومة لتطوير حكومتها ومفعولها التثموي إسوة بالمجهود الحكومي الملموس في ملف الحسابات الخصوصية، وعزم الحكومة الموصول على إقرار الشفافية على أملاك الدولة.

كما نود أيضا إثارة الانتباه إلى ضرورة تقييم وإعادة النظر في برامج التنمية البشرية التي هي فلسفة تنمية تستهدف الإنسان كصانع وهدف للتنمية في نفس الوقت، وليست مجرد مشاريع تبرمج دون مراعاة الخصوصيات المحلية ومتطلبات الساكنة المعنية، خاصة في ظل غياب تنسيق مع البرامج القطاعية المتداخلة في نفس المجال.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

كثيرة هي الملفات والقضايا التي ترتبط بهذا المشروع الذي نعتبر أن عنوانه الأبرز هو الاستمرارية المتجددة، ولكن سنكتفي بهذا القدر على أساس أن نعمق النقاش في مناقشة الميزانيات القطاعية، مؤكداً أن الرهان الأساسي لنا جميعا يظل هو كيف يمكن أن نخرط في فلسفة خلق الثروة قبل توزيعها.

وفي الختام، نود التأكيد على تفاعلنا الإيجابي مع هذا المشروع ومع البرامج الحكومية الإصلاحية المواقفة له.

شكرا على حسن انتباهكم/

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد الرئيس المعطي بنقدور، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار 40 دقيقة.

**المستشار السيد المعطي بنقدور:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2015، وهي مناسبة سنوية تقف عندها كبرلمانيين لسرد ما تحققت من منجزات، وطرح كل ما لم يتحقق للنقاش، وتبيان مختلف الإنجازات والاختلالات في إطار عمل رقابي برلماني مسؤول يعتمد الموضوعية في التحليل والمناقشة، مركزين في فريقنا على ما ركناه من تجربة في مجال تدبير الشأن العام، مستحضرين دائما مصلحة الوطن والمواطنين قبل كل شيء، وسنحاول مناقشة هذا المشروع من خلال

الدول وكذا مواجهة مختلف المشكلات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تهددنا، حيث شدد جلالتة على أن الاعتزاز بتجربتنا وبجذورنا الضاربة في أعماق التاريخ، وبمغربيتنا، هو الأساس لبناء المستقبل من خلال اعتماد جيل جديد من الإصلاحات، حيث يفرض علينا هذا الأمر كفاعلين سياسيين وثقائيين ومهنيين ومجتمع مدني أن نكون متضامنين ومتجاوبين إلى أقصى حد ممكن من أجل إنجاح رهان التحدي لمن يريدون استهداف نموذجنا المغربي المنجز ومسارنا السياسي والتنموي الماضون فيه بكل ثقة. السيد الرئيس،

إن الوضوح والصرامة والصرامة التي تضمنتها الخطاب الملكية الأخيرة، أيها الإخوة، تعزز مكانة بلادنا ضمن المجتمع الدولي، باعتبارنا دولة الخيارات الكبرى والقيم الثابتة تجعلنا من الدول الصاعدة، رغم إكراهات الأزمة الاقتصادية والمحيط الإقليمي والدولي الملتهب، حيث أن التعليلات الملكية السامية التي أعطاها جلالتة للحكومة بإحصاء الثروة اللامادية للمملكة تعد إحدى اللبنة الكبرى لهذا النموذج التنموي الجديد، الذي يعتمد في بنائه على الثروة الثقافية والبشرية، والمؤهلات الجغرافية الطبيعية للمملكة، مما سيعزز من مكانتنا الدولية، ويحسن من تصنيفاتنا بين الأمم والشعوب.

أما على مستوى السياق الدولي، فالمشروع جاء في ظروف لازالت الهاشاشة في النمو تطع اقتصاديات الدول الأوربية بالرغم من أن التوقعات الاقتصادية الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية حسب نص تقرير المندوبية السامية للتخطيط الذي يؤكد على أن الاقتصاد العالمي سيواصل تحسنه في سياق انخفاض أسعار المواد الأولية وتراجع نسب التضخم، فمن المتوقع حسب هذا التقرير دائما أن نسبة نمو الاقتصاد العالمي ستنقل من 3% سنة 2013 إلى 3,6% سنة 2014 إلى 3,9% سنة 2015، على سبيل المثال:

#### - الاقتصاد الأمريكي

سيسجل أعلى وتيرة نمو له مقارنة بالدول المتقدمة، حيث سينقل من 2,8% سنة 2014، إلى 3% سنة 2015؛

#### - منطقة الأورو

ستسجل وتيرة نمو إيجابية، حيث سينقل من 1,2% سنة 2014، إلى 1,5% سنة 2015.

هذه المعطيات مجتمعة، سيسفيد منها بالتأكيد الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحسن الطلب الخارجي لبلادنا، حيث سيساعدنا على ربح نقاط إضافية في مستوى النمو، إضافة إلى تطور التجارة الخارجية العالمية والتي تسجل اليوم دينامية جديدة بارتفاع حجمها بنحو 4,3% سنة 2014، إلى 5,3% سنة 2015.

وأخيرا، سأترك لزميلي المستشار توفيق لمناقشة الشق الاقتصادي والاجتماعي والمالي والأوراش الإصلاحية المرتقبة للحكومة.

الداخل والخارج، مبرزين أن قضية الصحراء بالنسبة لنا كمغاربة هي قضية وجود، ولا تقبل أية مساومة في شأنها، منوهين بالقرار الأخير الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يؤكد من جديد على اقتناع الأمم المتحدة ومعها العالم بأسره بالطرح السياسي المتوافق عليه في إطار الحكم الناق، منوهين كذلك بالدبلوماسية المغربية الحاضرة اليوم بكل قوة في كل المحافل والمنتديات الدولية بتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تعتمد على الصرامة في مواجهة الخصوم بنظرة استباقية مقدامة، مشددين على ضرورة توحيد الجبهة الداخلية للمغاربة بكل صرامة، مؤكداً على أننا لن نقبل بالمزيدات حول موضوع حقوق الإنسان في صحرائنا، ولا بالدروس التي تأتينا من طرف من جاؤوا إلى الحكم على ظهر الدبابات والمدافع والقنابل المسيلة للدموع، ولا من طرف من يتاجرون بمآسي المحتجزين المغاربة في تندوف ويقتاتون منها، طالبين من المنتظم الدولي بكافة مؤسساته الدولية الإنسانية التدخل العاجل لفك أسر مواطناتنا ومواطنينا المحتجزين فوق الأراضي الجزائرية، منوهين بنتائج المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي احتضنته مدينة مراكش مؤخرا، والذي شاركت فيه العائلة الحقوقية العالمية بكل انتباهها وأطيافها وأجناسها، حيث ترك هذا المنتدى صيتا لامعا لبلادنا، نوهت به مختلف الدول والمنظمات المهمة بمجال حقوق الإنسان، والذي يؤكد باللموس على نجاعة مسارنا الديمقراطي السلم الماضي في طريقه بلادنا بكل ثقة واطمئنان.

السيد الرئيس،

لقد حبا الله بلادنا في هذا المحيط الإقليمي الملتهب الأمن والأمان والاستقرار، وهذا هو الأهم بالنسبة إلينا، لأن هاته النعمة التي حباها الله بها سبحانه وتعالى هي بفضله وبفضل تبصر وحنكة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ومساهمات كافة الفعاليات المجتمعية، وحرص وبقظة نساء ورجال قواتنا المسلحة الملكية الباسلة، ومختلف قوات الأمن العمومي والوقاية المدنية، حيث تساهم جهودهم المقدمة في خلق جو من الثقة الذي بدوره يساهم في دعم الاقتصاد الوطني، وجلب الاستثمار في محيط إقليمي وعربي ملتهب وجد متوتر، كما أن هذا الاستقرار الأمني من شأنه أن يساهم في إرساء أسس التنمية المحلية من خلال مصاحبة وزارة الداخلية للجماعات المحلية ومواكبتها.

فعلى مستوى السياق الوطني، حاول المشروع بكل جرأة وإرادة أن ينهل من مضامين الخطاب الملكية الأخيرة (خطاب العرش، خطاب افتتاح الدورة الخريفية الأخيرة، خطاب المسيرة الخضراء)، والتي اعتبرها شخصيا خطبا تاريخية بامتياز، تؤسس لمرحلة جديدة من حكم جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حيث أرست أسس أسلوب جديد في التدبير، يرتكز على الاستباقية في مواجهة المستجدات والتصدى للخصوم، وحشد التعبئة الوطنية الشاملة للدفاع عن الوحدة الوطنية في إطار ما قدمه المغرب من مقترحات جريئة وشجاعة، أبانت عن مصداقيتها لدى مختلف



والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

**السيد الرئيس:**

شكرا. تفضل السيد المستشار المحترم في ما تبقى من الوقت.

**المستشار السيد توفيق كيل:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في سياق تمة ما تفضل به الأخ رئيس الفريق، وفي إطار مناقشة الشق الاقتصادي والاجتماعي والمالي، وبناء على المنظور الجديد الذي اعتمده الخطب الملكية السامية الأخيرة، واستنادا كذلك إلى الدينامية التي يعرفها الاقتصاد الوطني بشهادة الجميع، دينامية لمسناها من خلال استمرار ارتفاع النمو، ساعده في ذلك تنوع إصلاح القطاعات المنتجة وتعددها، وبالرغم من ظروف الأزمة الاقتصادية التي يعرفها المغرب، فإن استعراض مختلف الإصلاحات القطاعية والهيكلية التي أعطت هذه الدينامية للاقتصاد الوطني، كصناعة الطيران، وصناعة السيارات... ساهمت بشكل كبير في تحديث النسيج الإنتاجي الوطني، وجعله يتكيف مع كل المتغيرات، الشيء الذي لا يغنينا على ضرورة البدء في تقييم مختلف الأوراش الهيكلية، والإصلاحات القطاعية، كالخطط الصناعي، ومخطط المغرب الأخضر، ومخطط "Halieutis"، من خلال تحديد مواطن الهشاشة والنقص الذي يجب تداركه ومعالجته لضمان استمرارية دينامية هذه القطاعات.

لذلك، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن النموذج التنموي الوطني رغم نضجه، والذي بني على أساسه هذا المشروع، يجعلنا، وبكل موضوعية، نؤكد على محدوديته في بناء اقتصاد لازال في حاجة ماسة إلى تحسين نتائج معدلات النمو من حيث خلق فرص الشغل اللائق، وتقليص الفوارق الطبقية.

إذ نجد على سبيل المثال: الطبقة المتوسطة بدأت تتراجع بنسب كبيرة نحو الورا، ولا تعمل على تحقيق التوازن المنشود الذي نص عليه الدستور بين مختلف الجهات، وتوزيع الثروات توزيعا عادلا، حيث نرى أن هذا الأمر لازال بعيدا، ويجعلنا بموازاة ذلك نطرح العديد من الأسئلة الجوهرية عن مآل المجهودات المالية الكبيرة للدولة في المجال الاجتماعي وفي مجال التنمية البشرية، حيث نجد أن نسبة 53% من الميزانية العامة موجهة إلى القطاعات الاجتماعية، إذ لا نشعر ومعنا المواطنين والمواطنون بتحسين كبير في الرفع من الخدمات الاجتماعية، حيث نرى أن أثر هذا المجهود على الواقع المعاش يظل محدودا.

وعلى مستوى الفرضيات التي بني على أساسها المشروع، فرغم تأكيدنا على أنها منسجمة مع بنية الميزانية وتوقعاتها، إلا أنه بالرجوع إلى فرضيات ميزانية 2014، نجد أنها لم تتحقق بنسبة 100%، لذلك فإننا نرى أن فرضيات ميزانية 2015 تبقى بدورها مرتبهة للظروف الاقتصادية الدولية،

والمناخ السياسي الإقليمي والدولي الذي لا يزال ملتها، إضافة إلى عدم تحمك المشروع في التساقطات المطرية.

وبالمناسبة نحمد الله سبحانه وتعالى على أمطار الخير والبركات، لذلك فإن هذه العوامل مجتمعة لا تساعد على تحقيق الفرضيات المحددة في المشروع.

ومهما يكن، فإن الأرقام المحققة تبقى قريبة جدا من المتوقع، ومنها من عرف استقرارا كتحولات مغاربة العالم.

وبناء على هذه المعطيات التي سبق ذكرها، فمشروع قانون المالية لسنة 2015 حدد الأهداف الأربعة التالية:

1- الإسراع في تنزيل الدستور وتفعيل الجهوية؛

2- تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود وتدعيم الاستثمار والمقاولة؛

3- تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الطبقية؛

4- مواصلة الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية؛

إذن، السؤال المحوري الذي يطرح نفسه: هل سيتمكن هذا المشروع من تحقيق أهدافه؟ بكل موضوعية، لا نعتقد أنه سيحقق أهدافه المنشودة 100%.

طرحنا لهذا السؤال والجواب عنه في نفس الوقت يرجع إلى الأسباب الموضوعية التالية، والمرتبطة أساسا بـ:

أولا: عزلة الإجراءات التي جاء بها المشروع رغم أهميتها، كالتصنيع وخلق صندوق خاص لدعم هذا القطاع، وإدماج الشباب في سوق الشغل؛

ثانيا: صعوبة إخراج القوانين التنظيمية المرتبطة بتنزيل الدستور، كالأمرية والمجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعي وكذا القانون التنظيمي للإضراب بالنظر إلى الجو السياسي الوطني المشحون الذي تسوده لغة الكراهية، والذي يفتقد إلى لغة الإنصات والإقرار بالمشروعية الديمقراطية، وجعل السياسة وسيلة لتصفية الحسابات الضيقة؛

ثالثا: ضعف تنفيذ الميزانيات المخصصة للاستثمار وحل المعضلات الاجتماعية، إما لصعوبة المساطر أو لضعف التدبير الإداري، الشيء الذي يطرح وبكل إلحاح مسألة الحكامة من جهة، ومن جهة ثانية تهاك بنية الإدارة، الشيء الذي يجعل مجهود الدولة في مجال دعم الاستثمار والتماسك الاجتماعي لا جدوى منه مادام أنه لا يصل إلى المواطن؛

رابعا: عدم إخراج التشريعات القانونية المرتبطة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة لتحديد مفاهيمها، على سبيل المثال: ميثاق الاستثمار، ميثاق المقاولة، وتخصيص 20% من الصفقات العمومية لفائدة هذا النوع من المقاولات؛

خامسا وأخيرا: عدم تجميع المجهود المالي للدولة في ما يخص المجال الاجتماعي، في إطار قطب اجتماعي، لأنه اليوم مشتت ومجزأ على عدة قطاعات، تشتتت معه تحديد المسؤوليات، مثلا (RAMED) الذي يبقى

يرجع لها من قبيل علاقة الحكومة بصندوق النقد الدولي وطبيعة القروض الممنوحة للمملكة من طرف مؤسسات الائتمان الدولية وطريقة قراءة أرقام التقارير الدولية الصادرة عن المؤسسات الدولية.

إن تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر من أسهل ما يقدمه الفاعل السياسي، والموضوعية تقتضي عند مناقشة مشروع قانون المالية أن يكون التشخيص بطرح السلبيات والإيجابيات وإعطاء البدائل، حيث يبقى أصعب شيء في هذه الظروف بالنسبة إلينا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار هو إيجاد بدائل حقيقية لمعالجة مختلف الاختلالات التي تعوق تطور نموذجنا التنموي، وتطور بنية ميزانيتنا لأنه هو المطلوب اليوم، حيث تبقى الانتقادات السطحية متجاوزة عند مناقشتنا لمشروع قانون المالية.

إننا ننوه بتوجه الحكومة نحو تحسين مكاسب نموذجنا التنموي والتي تعمل جاهدة على تطعيمه بالعديد من الإجراءات لتقويم اختلالاته، وذلك من خلال اعتماد سلة من الإجراءات التي تذهب في اتجاه دعم المقاولات والاستثمار على السواء في أفق تحقيق نمو متوازن بين مختلف الجهات، لذلك وجدنا داخل الفريق أن سياسة الحكومة في هذا الإطار تنبني على أسس:

(1) استغلال الهوامش المتاحة على مستوى الطلب الداخلي وتبني خيار دعمه عبر تنويع العرض الوطني للواردات باعتباره البديل الحقيقي لتعزيز الطلب الداخلي؛

(2) تطوير محركات جديدة للنمو الاقتصادي الوطني عبر اعتماد التصنيع وتشجيعه، مع مواصلة تطوير باقي الاستراتيجيات القطاعية بهدف تنويع الإنتاج وتطوير الصادرات، وهنا لا بد من التنويه بعمل السيد الوزير المكلف بالتجارة الخارجية، والدينامية التي زرعهما في القطاع عبر قافلة التصدير ومن خلال الانفتاح على أسواق جديدة وتنويع المنافذ والأسواق في إفريقيا ودول الخليج وروسيا والصين؛

(3) تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاولة تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وهنا لا بد من التأكيد أن الفوارق المجالية أحد العوائق الكبرى لتطور نموذجنا التنموي، والتي يجب على الحكومة الاشتغال عليها في أفق تبني نظام جموي جديد؛

(4) مباشرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى من قبيل: التقاعد، المقاصة، وتنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة، وتفعيل اللاتمركز الإداري، مع مواصلة إصلاح النظام الجبائي، والتنزيل التدريجي لمقتضيات إصلاح القانون التنظيمي للمالية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد تطرقنا في هذه المداخلة إلى البعد الاجتماعي للمشروع، وأعطينا

أهم مشروع اجتماعي وطني في هذه العشرية، إذ يستفيد منه 8 مليون ونصف مواطن ومواطن في وضعية هشاشة كما كان مبرجاً من قبل.  
سؤالنا:

- ما هو عدد المستفيدين الحقيقيين؟

- هل المؤسسات الاستشفائية الوطنية في وضعيتها الحالية قادرة على استيعاب هذا الكم من المواطنين البسطاء؟

هي أسئلة تحتاج اليوم إلى أجوبة حقيقية، وذلك من خلال تكاتف جهود الحكومة كاملة وتعبئة كافة الفاعلين المنخرطين في هذا النظام من أجل إنجاحه، فالأرقام التي نتباهى بها تتجسد من خلال حاملي بطاقة (RAMED)، أما الاستفادة من الخدمات الصحية المقدمة في إطار المشروع تبقى محدودة جداً.

ومن هذا الباب، نطلب من الحكومة، ومن خلالها السيد وزير الصحة، حل إشكالية الولوج إلى أقسام المستعجلات داخل المستشفيات العمومية، والتي تبقى رهينة بين أيدي الساسرة من الأطباء والمرضى وعمل الحراسة، مع تفاقم ظاهرة الغياب الدائم للأطباء وغياب الديمومة. السيد الرئيس،

كل سنة تأتي الحكومة بمجموعة من الإجراءات التي نعتبرها مهمة، وفي جلسات ماراطونية طويلة جداً مع السيدين الوزيرين في الاقتصاد والمالية والميزانية داخل اللجنة المختصة في البرلمان بمجلسه، ناقشنا بكل عمق، وأثناء تقديم التعديلات التي يتم إدخالها بفضل جهود الحكومة والبرلمان، حيث سهرنا جميعاً ليلاً طوال ليلورتها، تبقى مع كل الأسف هذه الإجراءات حبرا على ورق، مثلاً:

الإجراء المرتبط بتخصيص 20% من الصفقات العمومية للمقاولات الوطنية، إجراء للأسف لازال يراوح مكانه مدة سنتين، إذن أين يكمن المشكل؟ لقد سبق لنا أن طرحنا سؤالاً في الموضوع، أجابنا الحكومة آنذاك أن المشكل يكمن في تحديد مفهوم المقاولات الصغرى والمتوسطة، فبالله عليكم، السادة الوزراء، إذا كان تحديد هذا المفهوم استغرق سنتين وما يزيد، فما عسانا نقول بالنسبة للإجراءات الأخرى والتي نعتبرها نوعاً ما معقدة، حيث تبقى المقاولات الصغرى والمتوسطة مع كامل الأسف تدفع الثمن غالباً؟

رغم الملاحظات التي أبدتها على بعض الإجراءات التي نعتبرها مهمة جداً، والتي لازالت تراوح مكانها، فإن ثقتنا كبيرة في الحكومة لكي تعمل على تدارك الاختلالات التي تعوق أجزائها، مشددين على أن المشروع ذا حمولة كبيرة نحو التصنيع ودعم الاستثمار والمقاولات، باعتبارهم أحد الدعائم الكبرى لإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل التي تبعد عن المشروع نعتة بتكريس الانتظارية والحلول الترقيعية، حيث يبقى مشروعاً طموحاً، منوهين بالمناسبة بركم على مداخلات السادة المستشارين المحترمين، قطعتم فيه الشك باليقين من خلال تحليل وتفسير العديد من المغالطات التي

الاستثمارات بالمردودية، والتي لا يمكنها أن تتحقق بدورها إذا لم تتوفر لها شروط النجاح من قبيل تحسين مناخ الأعمال ومحاربة الرشوة والغش الضريبي ومكافحة القطاع غير المهيكل.

وبخصوص تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، نتمن اجتهاد الحكومة في إخراج القوانين التنظيمية المرتبطة بتنزيل الدستور ورفعها لإيقاع وتيرة تنزيل الإصلاحات ذات البعد المؤسسي من خلال إخراج القانون التنظيمي للمالية، والقوانين التنظيمية المرتبطة بانثاق النموذج التنموي الجهوي الوطني من خلال القانون التنظيمي للجهة وباقي الجماعات الترابية، والذي تناقشه اليوم الأحزاب السياسية المطالبة بإعداد مذكرات جوابية في شأنه، مثنين بالمناسبة المقاربة التشاركية التي اعتمدها الحكومة في إعداد هذه القوانين.

بموازاة ذلك، تعمل الحكومة جاهدة على تنسيق عمل المصالح الخارجية للوزارات والإدارات العمومية وتأهيلها وتقوية آليات التنسيق فيما بينها مع الجماعات الترابية بما يضمن التنزيل الفعال والمندمج لمختلف السياسات العمومية.

على مستوى آخر، نتمن مواصلة إصلاح النظام الجبائي في إطار تدريجي لا يؤثر بمقتضاه على القدرة الشرائية للمواطنين، حيث تسعى الحكومة إلى تنزيل مقتضيات ما تم الاتفاق عليه مع مختلف الفرقاء في المناظرة الوطنية للإصلاح الجبائي عبر توسيع الوعاء وإدماج القطاع غير المهيكل، والتقليص من الإعفاءات غير المجدية، وتحسين العلاقة ما بين الملمزين والإدارة.

فيما يخص المقاصة، نتمن عالياً اعتماد المقايسة والنجاحات التي تم تحقيقها في إطار الإصلاح المعتمد رغم أنه أثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى وضعية الطبقة المتوسطة خصوصاً، إلا أنه يجب استثمار ما تم توفيره من مبالغ المقاصة في دعم الاستثمار المنتج وتوسيع قاعدة شبكة الخدمات الاجتماعية، لكي يستفيد منه المواطن والمقاولة على السواء.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نشجع الحكومة على مباشرة إصلاح التقاعد، مؤكداً على أن هذا الإصلاح لا يحتمل الانتظار، وعلى الفاعل السياسي والنقابي أن يستحضر أن الأمر مرتبط بمستقبل وطننا وأجياله، مبتعدين في ذلك عن كل المزايدات السياسية، مقترحين الحوار الهادئ والمسؤول ما بين الحكومة وكافة الفاعلين، باعتباره المفتاح الحقيقي لإخراج هذا الإصلاح، مشددين على أنه لا توجد حلول كثيرة، وبالتالي الجلوس إلى الطاولة لإخراج هذا الإصلاح إلى حيز الوجود لأنه سيعزز مكانة بلدنا في محيطها الإقليمي والدولي، باعتبارها تجربة فريدة رائدة ماضية على خطى الإصلاحات الهيكلية، لتنبؤاً مكانتها ضمن الدول الصاعدة في العالم.

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة الوزراء،

داخل فريق التجمع الوطني للأحرار السبل الكفيلة لإنجاح المشروع الاجتماعي للحكومة من خلال تجميع مجهودات الدولة في إطار قطب اجتماعي.

وسأركز فيما تبقى من الوقت على تعزيز الجهود الاستثمارية العمومية ومواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية باعتبارها إحدى الآليات الحقيقية لخلق فرص الشغل وتطوير أداء الاقتصاد الوطني وكذا إلى مباشرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

وفي هذا الإطار، عززت الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2015 أرقامها الداعمة للاستثمار العمومي، الذي وصل في هذا المشروع إلى 189 مليار درهم، يتوزع ما بين الميزانية العامة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والصناديق الخصوصية، حيث يتوجه هذا المشروع نحو تعزيز البنية التحتية وفك العزلة، مثلاً: بناء الطرق بغلاف استثماري يصل إلى 6 ملايين درهم، الموائى 1,1 مليار درهم، بناء السدود 1,3 مليار درهم، قطاع السكك الحديدية 3,5 مليار درهم، مشاريع التنمية الحضرية المندمجة 33,6 مليار درهم، الإستراتيجية الطاقية 10,7 مليار درهم، استثمارات مخطط المغرب الأخضر 15 مليار درهم، الفلاحة التضامنية 13,3 مليار درهم.

إذن، مبالغ مهمة جداً تعطي دينامية للاقتصاد الوطني، وللأسف السؤال الحقيقي الذي يبتأنا جميعاً: لماذا لا يصل أثر هذا الاستثمار العمومي للمواطن بالشكل المطلوب؟

هناك مشكل حقيقي في آليات تنفيذ ميزانية الاستثمار، إذ تبقى نسب الإنجاز في المعدل ما بين 50 و60% على أبعد تقدير. إذن، يجب على الحكومة أن تعمل على رفع عوائق التدبير وزرع روح جديدة في الإدارة العمومية.

يعتبر إذن الاستثمار رافعة أساسية للنشاط الاقتصادي الوطني، حيث استفاد من تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى، على سبيل المثال مخطط المغرب الأخضر الذي ساهم في إعطاء دينامية جديدة للقطاع الفلاحي، والذي انتقل من 7,2 مليار درهم سنة 2008 إلى 14 مليار درهم سنة 2014، وغيرها من المخططات القطاعية المهمة كمخطط "Halieutis" للصيد البحري 268 مليون درهم.

بالمنااسبة نطالب الحكومة بضرورة حذف الضريبة على القيمة المضافة المطبقة السنة الماضية على الشباك، لأن نتائجها كانت ضعيفة، وانعكست سلباً على قطاع الصيد البحري، وعمقت أزمته، شاكين لها تفاعلها الإيجابي معنا عندما قلصت من هذه النسبة من 20% إلى 10%، وكذا رؤية 2015 للصناعة التقليدية، ومخطط رواج، ومخطط الإستراتيجية الطاقية، ومخطط تسريع التنمية الصناعية، ورؤية 2020 للسياحة.

للإشارة، فإن نجاعة هذه الاستثمارات العمومية وانعكاسها الإيجابي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الوطني لا يمكنه أن يتحقق دون ربط هذه

السادة المستشارين،

في الأخير، لابد من التأكيد على أن النقاش حول مشروع قانون المالية بين المعارضة والأغلبية والحكومة هو أمر طبيعي وضروري في بلد يسعى نحو تحقيق الديمقراطية الشاملة في إطار جو من التفاعل الإيجابي والاحترام المتبادل لكل الأفكار، لكن يبقى الأهم والأساسي في هذا النقاش هو أن تكون هناك بدائل حقيقية وموضوعية، حيث وجدنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار كمكون أساسي للأغلبية الحكومية أن هذا المشروع قام بكل ما يمكن أن تقوم به أي حكومة، إذ لا يمكن لأي حكومة كانت وفي هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة أن تأتي بأحسن من هذا المشروع الذي يتوجه بكل جرأة نحو:

- التقليل من العجز، وتوفير الهوامش المالية للاستثمار، خصوصا في القطاعات الاجتماعية؛

- إصلاح صندوق المقاصة؛

- مواصلة تفعيل صندوق التماسك الاجتماعي وأجرائه وتوسيع قاعدة خدماته؛

- إصلاح القانون التنظيمي للمالية من خلال إرساء أسس تحسين نجاعة النفقات العمومية وإرساء البعد الجهوي فيها، ودعم الحكامة في التدبير؛

- إخراج القوانين التنظيمية المرتبطة بالجهة وباقي الجماعات الترابية؛

- دعم الاستثمار العمومي؛

- خلق فرص الشغل.

إذن، أمام كل هذا نعتبر أن مشروع قانون المالية لسنة 2015 ماض في اتجاهه الطبيعي بكل جرأة وإرادة، فيه تفاؤل كبير وخيارات واضحة ماضية من خلاله بلادنا بكل طمأنينة نحو النجاح من خلال تنويع مصادر خلق الثروة وفق منظور قطاعي سيشمل كافة القطاعات الأخرى غير المنتجة إن شاء الله تعالى.

وبالتالي، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار من موقعنا داخل الأغلبية، ومسؤوليتنا كذلك إلا أن نصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة الآن لآخر متدخل في هذه الحصة الصباحية، الأستاذ محمد علمي، رئيس الفريق الاشتراكي، في إطار 35 دقيقة.

**المستشار السيد محمد علمي:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين للدراسة مشروع القانون المالي لسنة 2015، وهو بالمناسبة مشروع الميزانية الرابع الذي ناقشه في ظل هذه الحكومة.

اسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، أن أعبر في بداية تدخلي هذا عن الحزن والألم الشديدين لفقدان العديد من المواطنين لأرواحهم جراء الفيضانات التي عرفتها بلادنا أخيرا، وعن معاناة الكثير من المواطنين وفقدانهم لمسكنهم وعزلتهم وتدهور أوضاعهم الاجتماعية والصحية، وهو ما يدحض ادعاءات الحكومة بتقدمها في المجال الاجتماعي وفك العزلة والعناية بالمناطق المهمشة والفئات الهشة، وغيرها من الادعاءات، الشيء الذي يجعل هذه الحكومة لا تملك لحد الساعة سياسة ناجعة لمواجهة الكوارث الطبيعية لا قدر الله، ولا تملك أية رؤية فيما يتعلق بالإجراءات الاستباقية لتفادي العواقب الوخيمة، ولا سيما فيما يخص تقديم المساعدة لإنقاذ أرواح المواطنين.

وهنا أقف وقفة لأستفتي نباهة هذه الحكومة وأذكر بأن ما حصل في الأقاليم الجنوبية على وجه الخصوص يجعلنا من مساءلة حول المبدأ الذي ينص ربط المسؤولية بالمحاسبة.

نحن، في الفريق الاشتراكي، نملك ملفا متكامل الوثائق يدل دلالة قاطعة على أن المسؤول الأول على إقليم كلميم لم يعتمد إلى إرساء لجنة اليقظة، مما فوت فرصة إنقاذ أرواح المواطنين.

نحن، في الفريق الاشتراكي نومن بقضاء الله وقدره لأنه الركن السادس لركائز الإيمان بالله، ولكن هناك أيضا تقصير واضح، إهمال واضح للعيان، ينبغي على الحكومة أن تبادر إلى فتح تحقيق دقيق كامل في ترتيب المسؤوليات ضد أي كان، هذا من ناحية.

من ناحية ثانية، السيد وزير المالية والاقتصاد المحترم، نحن كفريق للمعارضة تقدمنا بتعديل من أجل خصم مجموعة من المبالغ المالية ورصدها للنهوض بهذه الأقاليم والأقاليم التي تشابهها التي تعاني من الحد الأدنى للتنمية، لكن، الحكومة لم ترحب بتعديل المعارضة، وهذا من حقها، ولكن كفريق اشتراكي أيضا تناهى إلى علمنا بأن السلطات الإقليمية على مستوى إقليم كلميم، الجمعة المنصرم ادعت بأنها تتوفر على 3 مليار درهم من أجل تقوية البنيات التحتية داخل جهة كلميم-الساورة، واستدعت مجموعة من المقاولين، وادعت بأنها قادرة على التفاوض مباشرة لمنحهم هذه الصفقات.

نحن من هذا المنبر في ردكم، السيد وزير الاقتصاد والمالية، نريد كفريق

على وجه الخصوص.

لا داعي، سيدي الرئيس، للتذكير هنا باستخفاف الحكومة بتعدلاتنا على مشروع قانون المالية السابق وسيرها على نفس النهج والمتوال خلال أشغال لجنة المالية لهذه السنة، مما اضطر المعارضة إلى سحب مجموعة من التعديلات.. المعارضة لما تتقدم بالتعديلات، تتقدم بها، السيد الرئيس، لتعبر عن كونها قوة اقتراحية ومؤسسة للدفع ببلادنا نحو تصحيح المسار وتجاوز الإكراهات والعراقيل التي تحول دون الإقلاع.

بل إن الحكومة تبادت في هذه المنهجية الاستفراكية المستهتره حينما عملت على تعديل مشروع القانون التنظيمي للمالية، المعروض اليوم على المجلس الدستوري، المحال في إطار قراءة ثانية على مجلس النواب دون احترام حق مجلس المستشارين في دراسة هذه التعديلات واقتراحه لها وتصويته عليها، وهو ما نعتبره رعونة غير لائقة في تعامل الحكومة مع مؤسسة دستورية، لها طابع قانوني دستوري يؤطره الفصل 176 من الدستور.

من هذا المنظور، نعتبر أن الحكومة لم تكن فقط بالتراجع على الإصلاحات المهمة التي كان من الواجب إدخالها على نص مشروع القانون التنظيمي للمالية، والأخذ بعين الاعتبار التحول الدستوري في هذا الإطار، بل إنها تتراجع حتى على المنهجية المؤسساتية والمقاربة التشاركية والتأويل الديمقراطية للدستور.

وعلى نفس المتوال، تجاهلت الحكومة مطالب المعارضة واقتراحاتها التشريعية المهمة في ما يخص تأطير الاستحقاقات الانتخابية المقبلة والإشراف عليها بما يجعلها مدخلا لتصحيح المشهد السياسي الوطني واسترجاع مصداقية العملية الانتخابية وتوفير كل الضمانات المتعلقة بالنزاهة حتى تعود الثقة للمواطنين للمشاركة بفعالية في كل الاستحقاقات المحلية والجهوية المقبلة التي كنا نتمنى أن تشكل مدخلا لتحول انتخابي يسير التحول الدستوري الجديد، ويضفي عليه مصداقية المشاركة الشعبية الواسعة.

لكن مع كل أسف رفضت الحكومة مقترح المعارضة المتعلق بإشراف لجنة مستقلة على هذه الانتخابات، ولم تحدد مواعيدها إلا بعد إلحاحنا، نحن في الفريق الاشتراكي على مستوى مجلس النواب بلجوتنا آلية المساءلة الدستورية.

وأكثر من ذلك، فإن مشروع القانون المتعلق بمراجعة اللوائح الانتخابية، والذي يعد أول مؤشرات نزاهة الانتخابات ومقدمة أساسية لتكوين الهيئة الناخبة، هربته الحكومة في قراءته الثانية بمجلس النواب، لتتراجع عن التعديلات الجوهرية التي أدخلها مجلس المستشارين، والتي كان من شأنها تصحيح الشوائب والاختلالات التي تخترق الهيئة الناخبة الوطنية جراء عقود من التلاعبات السلطوية والتشويهات المقصودة.

السيد الرئيس،

اشتراكي أن توضحوا لنا وللمجلس المستشارين، للفريق الاشتراكي وللرأي العام الوطني مدى صحة ما تنأى للفريق الاشتراكي من معلومات بهذا الخصوص، ولا ثلاثة المليار درهم احنا معها، ابغينا نعرفو غير الطريقة ديال الصرف ديالها وامنين أتت. السيد الرئيس المحترم،

نحن، في الفريق الاشتراكي، وفي هذا المدخل بالذات نلاحظ على الحكومة تقصيرها في هذا المجال، وخير دليل على ما أقول هو أن البارحة انهارت منازل فوق رؤوس المواطنين البسطاء بالمدينة القديمة بمدينة الدار البيضاء الكبرى، وخلفت أيضا ضحايا وخسائر بشرية ومادية، وهو الأمر الذي أصبح يتكرر مع كل موسم للأمطار، فأين نحن من البعد الاجتماعي في هذه الميزانية المعروضة على أنظار البرلمان بمجلسيه.

إن هذه الأوضاع والوقائع المأساوية أبانت بشكل ملموس عن صحة التشخيص الملكي في خطابات صاحب الجلالة الأخيرة، الملك محمد السادس نصره الله، والتي تساءلت حول آثار وحصيلة السياسات العمومية، وما رصدت لها من اعتمادات بالملايير، ومدى انعكاس كل ذلك على حياة المواطنين ورفاهية المغاربة.

وفي هذا الإطار، نسائل الحكومة اليوم بعد ثلاث سنوات من تديرها للشأن العام عن حصيلة سياستها في المستويات الاجتماعية وآثارها على الحياة المباشرة للمواطنين. وبالتالي، ألم يكن حريا بهذه الحكومة خلال تحضيرها لمشروع قانون المالية هذا أن تأخذ بعين الاعتبار التنبهات الملكية السامية للفوارق الصارخة ولعدم الاستفادة المتكافئة من الثروة الوطنية ولسيطرة فئات انتهازية تستغل الدولة عن طريق الربح... وغيرها من التوجهات الملكية التي كان من المفروض أن تتحول إلى إجراءات عملية في مشروع القانون هذا.

لقد تأكد اليوم، السيد الرئيس، أن الحكومة الحالية متمادية في التغاضي عن هذه السلوكات الريعية والفاصلة، التي تستهتر بالمال العام، وهذه السلوكات تشجع لوبيات الربح للظفر بالمال العام.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

أود كذلك في سياق مناقشتنا لمشروع القانون المالي هذا أن أعبر عن أسفي الشديد للمنهجية غير المسؤولة التي ظلت الحكومة طيلة ولايتها تتعامل بها في إعداد المشاريع، والأسلوب اللامبالي الذي سلكته تجاه المؤسسة البرلمانية عموما ومجلس المستشارين خاصة.

لقد وصل استهتار الحكومة بالمؤسسة التشريعية درجة التشطيط على آرائها وتعديلاتها والقفر على اقتراحاتها وتنبهاتها في تجاوز سافر للأخلاقيات المؤسساتية وفي ضرب كامل للمقتضيات الدستورية الجديدة التي تؤكد على المقاربة التشاركية مع المجتمع المدني، فأحرى البرلمان وتعهد مكانة المعارضة

السادة المستشارين،

إن الغريب في مشروع قانون المالية هذا أنه يجد أهدافا أقرب إلى الشعارات والوعود الانتخابية التي دأب عليها في السابق، لكن إجراءاته تتجه عكس ما يعلنه من أهداف، فهو مثلا يتكلم عن:

- تحقيق إقلاع اقتصادي وطني وتحسين تنافسية ودعم تنافسية الاستثمار والمقاول؛

- يتحدث عن تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق ودعم البرامج الاجتماعية والشغل؛

- يتحدث عن مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية.

لكن منطق وتدابير وإجراءات مشروع هذا القانون تأسست بالكامل على سياسة ترفيحية، تحاول الاستفادة من استمرارية بعض الإصلاحات التي باشرتها الحكومات السابقة دون اجتهاد أو تأقلم مع المستجدات الاقتصادية والمتغيرات العالمية والتوجه الدستوري الجديد المؤطر للحياة المؤسساتية ببلادنا.

الحكومة اليوم تأتينا في مشروع القانون هذا بنفس الفرضيات تقريبا المتعلقة بالنمو والعجز على الرغم من اتضاح تناقضاتها وهشاشتها معطيائها طيلة السنوات الفارطة، بل إن مؤسسات وطنية اليوم تثبت كل سنة تهافت وتناقض الفرضيات التي تأتي بها الحكومة.

هذا، مع العلم أننا نؤكد سنويا بأن قانون المالية لم يعد مسموحا أن يبقى في صيغة ميزانية محاسبية وتجميع لمعطيات قطاعية، بل ينبغي أن ينتقل إلى استحضار المعطيات الواقعية التي وقف عليها الخطاب الملكي حين استحضر مجموع الثروة الوطنية ومدى استفادة كل الفئات الوطنية بعدالة واستحقاق.

ومن جهة ثانية، فإن هاجس التقليل من عجز الميزانية كان هو المسيطر على منهج وسلوك الحكومة طيلة السنتين الماضيتين، وهو مستمر في المشروع الحالي بنفس المنطق الخلل بالتوازنات الاجتماعية وبالقدرة الشرائية للمواطنين.

إن هذه الميزانية التجهت أيضا إلى الرفع من قيمة الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لعدة مواد أساسية، وهو ما يشكل تحريفا لمقاصد توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، لأن هذا الإجراء الذي جاءت به الحكومة سيؤدي إلى المزيد من التهاب الأسعار بالنسبة للمواطنين البسطاء عكس الروح الإيجابية التي كانت تستهدفها تلك التوصيات.

ولتوضيح هذا التناقض الصارخ، نسأل الحكومة عن أسباب عدم لجوئها لرفع هذه الضريبة على المواد والمنتجات الفاخرة والكرالية التي كانت ستدر مداخيل مهمة ولن تمس إلا الفئات الميسورة، علما أن الإصلاح الضريبي كان ينبغي أن تحكمه رؤية شمولية، وكان على الحكومة أن تتجه بشكل فعلي وفعال إلى محاربة التملص الضريبي الذي لا زال مستفحلا، بما

هل هذه المنهجية تنتج نحو إصلاح المشهد السياسي ببلادنا؟

هل بهذا الأسلوب سنفعّل مقتضيات الدستور الجديدة؟

هل بهذه التصرفات سنعيد المصادقية للعمليات الانتخابية ببلادنا وسنسترجع ثقة المواطنين في نزاهتها؟

لقد اتضح اليوم بما لم يعد معه أي مجال للشك أو مرية أن كل خطابات وشعارات ووعود الحكومة ووزرائها لم تكن إلا مادة للاستهلاك، وهو ما أصبحت اليوم تدركه عموم فئات الشعب المغربي، بعدما كنا نؤكد منذ سنوات، وكانت الحكومة تعتبرنا مجرد مشككين.

أما اليوم فلم يبق أمام الحكومة بعد ثلاث سنوات من ولايتها مجال للتسويق أو التبشير بأية آفاق واعدة كما دأبت على تكرار ذلك في السنوات الماضية، فإما أن لهذه الحكومة رؤية معينة وإستراتيجية، وإما أنها تخطب خبط عشواء، وهو ما نلمسه بشكل أكيد في مشروع قانون المالية لهذه السنة أي 2015.

ويؤسفنا، كفريق اشتراكي، أن نكرر من جديد أن هذه الحكومة لا مشروع لديها، ولا نموذج اقتصادي يمكنها اقتراحه، ولا حلول تتوفر عليها لمراجعة الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية المزمرة التي كانت تتبعج بقدرتها السحرية على حلها سواء خلال حملتها الانتخابية أو إبان تقديم البرنامج الحكومي أمام البرلمان.

لقد اتضح اليوم أن الحكومة كانت تحاول رح الوقت وتمطيط الزمن لصالحها طيلة السنوات الثلاثة الماضية، وكانت تردد في السنة الأولى أنها مجرة على الاستمرار في نهج الحكومة السابقة، لأن مشروع الميزانية كان من إعداد حكومة الأستاذ عباس الفاسي، ورددت في السنة الثانية أن المشروع الثالث سيعمل بصمتها، وأعدت تكرار نفس الشعارات الزائفة، وها هي تخلف للمرة الرابعة الموعد مع الإصلاح ومع توضيح اختياراتها وتأكيد توجهاتها.

وإذا كان من شيء أبدعت فيه الحكومة طيلة السنوات الثلاثة الماضية هو "الحكرة" على الطبقات الهشة والمسحوقة التي آكتوت بارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة من جراء سياسات غير مدروسة، ولا تأخذ بعين الاعتبار التوازنات الاجتماعية والطبقية.

الحكومة من خلال مشروع ميزانية 2015 كرسّت منطق الخضوع للمؤسسات المالية الدولية عبر السعي نحو المزيد من تقليص الدعم في اتجاه إلغائه النهائي، وهو ما شكل وسيشكل خطرا محمدا بالفئات البسيطة والمتوسطة على حد سواء، وهو على كل حال توجه يخدم أجنداث المؤسسات التمويلية الدولية التي تسعى إلى تثبيت نموذج هيميني، وهو ما حذر منه الخطاب الملكي الموجه للجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبا الدول المهيمنة برفع يدها عن الدول النامية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

يعطي الانطباع بإنجازات وهمية لا وجود لها على أرض الواقع. المؤكد أن مبلغ 189 مليار درهم هو إجمالي الاستثمار العمومي وليس الميزانية العامة للدولة، بحيث تحايلت الحكومة لتضيف استثمارات كل المؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وهي كما يعرف الجميع تتمتع باستقلالية عن الميزانية العامة للدولة.

فإذا ما دققنا في الأمر، سنجد أن الاستثمار العمومي الذي يدخل ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2015 لن يصل إلى خمس هذا المبلغ المفترض في الاستثمار العمومي، مع العلم أنه يمول من القروض التي لها تكلفتها كذلك، ناهيك عن الحديث أو عن التساؤل عن نسبة الإنجاز لأن المواطن لا تهتمه الأرقام بقدر ما تهتمه نسبة الإنجازات، المقاولات خصها بتخص، خصها تخرج هاذ المشاريع من مخيلة الحكومة إلى أرض الواقع.

فأي مجهود استثماري استثنائي نتحدث عنه هذه الحكومة؟ وأية أهداف في دعم الاستثمار الخاص وتقوية التنافسية التي يمكن لهذه الحكومة أن تحققها؟ ناهيك أن المقاولات الصغرى والمتوسطة لازالت المستحقات ديالها من 2011 - 2012 لحد الساعة عالقة، لم تصرف لهاته المقاولات المستحقات ديالها، واحنا كنفولو عندمو الاستثمار الخاص؟

السيد الرئيس المحترم،

إن هشاشة المقاربة الاجتماعية للحكومة تبرز أيضا وبشكل جلي من خلال سياستها القطاعية وبرامجها على مستوى القطاعات الاجتماعية الأساسية، والتي تدعي الحكومة إيلاءها الأولوية.

فعلى مستوى التعليم، تؤكد كل التشخيصات الوطنية والتقارير الدولية الخصائص المهول ومحدودية النتائج المنتصلة به، هذا إرث، ماذا أتم فاعلون؟ ماذا فعلتم خلال ثلاث سنوات المنقضية؟ فإن الحكومة لم تأت بأي مخطط أو إجراءات عملية لمواجهة الإشكالات المعقدة بهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي.

فكان الحكومة استقلت من تدبير هذا القطاع، وتركت أمره للمجلس الأعلى للتربية والتكوين المنصب مؤخرًا، في حين عليها أن تتحمل مسؤولياتها السياسية في قطاع يهم مستقبل الأجيال القادمة.

أما على مستوى قطاع الصحة، فإن أوضاع المستشفيات العمومية والمراكز الاستشفائية الجامعية والمراكز الصحية العمومية، لا أبلغ إذا قلت أنها أصبحت شبه مزرية، سواء على مستوى البنية التحتية، على مستوى التجهيزات الطبية، على مستوى الخدمات الدوائية.. المواطن، السيد وزير الاقتصاد والمالية كيشي للمستوصفات الطبية، وكيقولوا لو بعض الأطباء، اخرج اشري الدواء، سير جيب الحيط ما عندنا باش نديرو لك العملية، هاذ الشي راه لازال قائماً لحد الساعة، إلى ابغيتو الدليل نعطيوه لكم، وهو ما يطرح السؤال عريضاً حول جدية الحكومة في تفعيل نظام المساعدة الطبية (RAMED) بالنسبة لما يزيد عن ثمانية ملايين مواطن مغربي فقير.

أما القطاع الخاص فمازالت بعض المظاهر المشينة عالقة به، هنا في

يجرم ميزانية الدولة من موارد جد هامة، علاوة على أهمية الاتجاه بشكل أكبر وبشجاعة نحو إدماج الاقتصاد غير المهيكل.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة تعاملت بانتقائية مع الخطاب الملكي السامي ليوم 20 غشت الماضي، فهل يرفع الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمواد المرتبطة بالعيش اليومي للمواطنين سنحقق الهدف النبيل للتوزيع العادل للثروة والحد من الفوارق؟

أما بخصوص ادعاءات الحكومة بإنجازات مزعومة على مستوى إصلاح نظام المقاصة، فتلكم محض افتراءات، لأن الحكومة اختارت الحلول السهلة على حساب المواطنين الضعفاء والفئات الاجتماعية الهشة، وهي حلول وإجراءات من شأنها أن تزيد الأوضاع تأزماً واستفحالا.

والغريب في الأمر أن الحكومة تزوج لإصلاح مفترض مقرون بإجراءات موازية مثل الدعم المباشر واستهداف الفئات المحتاجة، لكنها تلجأ إلى إلغاء الدعم دون القيام بأية إجراءات، بل تتراجع حتى عن الوعد بها، وتترك فئات عريضة من الطبقات الشعبية المسحوقة تواجه مصيرها مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ومخاطر المستقبل الذي لا يبشر إلا بمزيد من الاحتقان والتوتر.

والأدهى من ذلك أن الحكومة لم تسع إلى استثمار المبالغ التي سيتم توفيرها من إلغاء الدعم، وهي تفوق العشرات الملايير، في برامج اجتماعية هيكلية مثل نظام المساعدة الطبية الذي علقت عليه ملايين المغاربة آمالا، بينما يتعثر بسبب اهتراء بنيات الاستقبال للمستشفيات العمومية والمراكز الصحية، فهل سيتم استثمار المبالغ أو الملايير، السيد وزير الاقتصاد والمالية، في تقوية شبكات النقل السككي حتى تصل خدمات القطاع إلى المغرب العميق؟ لا يعقل أن تظل مدينة الخميسات بعيدة عن مدينة الرباط بـ 80 كيلومتر، وما فيهاش محطة ديال القطار، ناهيك عن المناطق الجبلية أو المناطق المهشمة.

فهل هذه هي المقاربة الاجتماعية؟ وهل هذه هي سياسة الحد من الفوارق وتقليص الهوة بين طبقات المجتمع؟

مشروع قانون المالية غابت فيه آش غنديروا بذوك الفلوس اللي ربحتو من صندوق المقاصة، واش غترجعوا بهم الدين الخارجي أم غتستثمروهم في إجراءات موازية لرفع هذا الدعم، احنا مع رفع الدعم، ولكن آش غنديروا بهاذ الفلوس؟

السيد الرئيس المحترم،

إن أقوى ما تفتخر به الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2015، وتسعى بوساثلها التحايلية إلى إبرازه، هو المجهود الاستثماري العمومي الذي أعلنت أنه سيصل إلى 189 مليار درهم، وهو ما تعتبر الحكومة أنه إنجاز كبير سيمكنا من تحقيق أهدافها.

والحقيقة أن هذا الرقم المتعلق بالاستثمار العمومي، لم يسلم بدوره من المنهجية الدعائية الزائفة للحكومة والتي تتلاعب بالأرقام، وتنفخ فيها بما

لثنيها على الاحتجاج والبوح بمعاناتها.

وفي هذا الإطار، فإننا كفريق اشتراكي داخل مجلس المستشارين ننبه إلى خطورة التمادي في هذا السلوك الاحتقاري للفئات الشعبية البسيطة، وإلى خطأ اللجوء إلى المزيد من الضغط على قدراتها وقمع احتجاجاتها، لأن التمادي في هذا النهج سيؤدي حتما إلى الانفجار.

كما أننا نحذر من روح التحدي التي تطبع مشروع القانون المالي، فلا إصلاح ولا نجاح إذا لم نأخذ البعد الاجتماعي على محمل الجد، وإلا فإننا نهدد استقرار بلادنا، ونغامر بمكاسب السلم الاجتماعي الذي بني بتضحيات المناضلين النقايبين على مر السنين.

فكل الإجراءات تأتي اليوم دون مراعاة الحوار الاجتماعي ونتأججه وتوصياته سواء في ما يخص أوضاع الأجراء أو في ما يخص الإصلاحات الضرورية التي تحاول الحكومة تقيدها بشكل فرادي، مثل إصلاح صناديق التقاعد على حساب أوضاع الفئات النشيطة التي ضحت وعانت من سوء حكامه الصناديق وانعدام المحاسبة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد كانت انتظاراتنا كمنخب سياسية فاعلة في ما يخص تفعيل الجهوية المتقدمة كبيرة وطموحة خاصة مع التأكيدات الملكية على جدية هذا التوجه، ومحاولة الحكومة إيهامنا أنها جادة في التسريع بتفعيل هذا الورش الأساسي وتوفير كل الإمكانيات لإنجاحه، لكن مع كل أسف فاجأنا الحكومة بزعتها التراجعية من خلال مسودة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالجهوية الذي يمكن أن نعتبره مشروعا محبطا بالمقارنة مع الانتظارات الكبيرة التي كانت لدينا ولدى مختلف مكونات الطبقة السياسية والفئات الاجتماعية التي آمنت أن المغرب مقبل على تحول كبير في ما يخص إرساء جهوية متقدمة ومنفتحة على آفاق واعدة لإقرار نموذج جهوي متفاعل ومتضامن، خاصة وأن مقتضيات الدستور أخذت بعين الاعتبار كل الاجتهادات بعين الاعتبار.

وآمل مرة ثانية أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار ما ورد في المذكرة التي قدمتها أحزاب المعارضة الأربعة للسيد وزير الداخلية، والتي تطرقت بكل تفصيل لمواقف أحزاب المعارضة بخصوص مشروع الجهوية التي ستعرفها بلادنا.

وفي هذا الإطار، فإننا نتوجه للحكومة بتساؤلاتنا المشروعة حول خطتها الإستراتيجية لتفعيل هذا الورش المصيري بالنسبة لبلادنا؟ وما هو تصورنا لتمويل أجراء هذا التصور الاستراتيجي؟ ثم كيف أن مشروع القانون المالي لسنة 2015 لا يتضمن أي جديد بالنسبة لميزانية الجهات التي ظلت تحتفظ بنسبة مخجلة، مع العلم أن سنة 2015 تتوقع أن تكون أساسية على مستوى تفعيل هذا المشروع؟

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الرباط، السيد وزير المالية، هي ربما كيلومتر مازال (les cliniques) كيشبروا (le noir)، احنا كنشجعو الإجراءات اللي كتقوم بها وزارة الصحة ملي غلقت بعض المصحات الخاصة، ولكن مازال (le noir) ما كاينش غير في قطاع السكن، كاين حتى في.. تدير عملية على عينك خص نخلص 1000 درهم ديال (le noir)، والحكومة عجزت عن استئصال هذا الماء، كيفاش هاذ المواطن يمكن له أن يجدد ثقته في الشعار الذي ترفعه الحكومة بأنها تدعم أو عندها سياسة اجتماعية.

أضف إلى ذلك التعثر في تحقيق أهداف الألفية المسطرة بالنسبة لسنة 2015، ونحن على أبوابها، في ما يخص وفيات الأمهات عند الولادة ووفيات الأطفال أقل من خمس سنوات.

مع كل هذه المعطيات المخجلة، فإن الحكومة لم تأت في مشروع القانون المالي هذا بأية إجراءات عملية سواء من حيث تأهيل المستشفيات أو تسريع مخطط تأهيل الأطباء لسد الخصاص المهول في التأطير الطبي، بل لم تبادر حتى بإعفاء الأدوية من الضريبة على القيمة المضافة.

بالنسبة لمجال السكن، فإن الحكومة مستمرة في نفس المنهجية السابقة التي أظهرت النقيضات المختلفة أنها لم تعد بالخير على المواطنين المستهدفين بتوفير سكن اللائق، فهي مستمرة في دعم المستثمرين في مجال العقار، لكنها لم تقم بأي تدابير أو إجراءات جديدة لمساعدة المواطنين من أجل اقتناء هذا السكن، خاصة مع الأزمة التي تعرفها بلادنا في ظل العجز اللي كتعرفو السياسة النقدية في بلادنا، فالمواطن البسيط أو المتوسط أصبح اليوم يعسر عليه الظفر بقرض باش يتملك شي سكن اجتماعي.

هذا، في الوقت الذي وجدت فيه حتى الفئات المتوسطة نفسها خارج أي استهداف لتوفير سكن يليق بها ويناسب قدراتها المالية، حيث إن برنامج السكن الخاص بهذه الفئات لم يحقق إلا 2500 وحدة منذ انطلاقه، ومع ذلك فإن الحكومة لم تأت بأي جديد لإنعاشه وتطويره.

على مستوى التشغيل، مشروع القانون المالي يتحدث عن إحداث 22 ألف و510 مناصب شغل، بينما الحقيقة أنها لن توفر إلا نصف هذا العدد إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المناصب التي ستحلحلت حتما على التقاعد، مما يعني أن الحكومة تلجأ إلى النفخ والتحايل حتى في الرقم المتعلقة بمناصب الشغل المحدثة.

أمام هذه الأوضاع، السيد الرئيس المحترم، الاجتماعية المزرية، وأمام عدم تحمل الحكومة لمسؤولياتها والقيام بدورها لحماية التوازنات الاجتماعية، ظلت الهيئات النقابية والمهنية تدق ناقوس الخطر، وتنبه عبر الوسائل الحضارية على تدني أوضاع أغلبية فئات الشعب المغربي، لكن يبدو أن الحكومة فهمت صبر الفئات الضعيفة والمتوسطة بشكل خاطئ، وفهمت تراث الهيئات النقابية وروحها الوطنية على أنها ضعف، فأضحت تتعامل باستخفاف مع الإضرابات، وتلجأ للتهديد بالاعتصامات، وفعلا عمدت إلى اقتطاع بالنسبة لإضراب 29 أكتوبر، وتسعى للضغط على الفئات المقهورة



لقد أوضحنا منذ انطلاق هذه الحكومة أنها لن تكون في مستوى التحديات الجديدة التي يطرحها التحول الدستوري الكبير الذي عرفته بلادنا وما يقتضيه من مواكبة بجيل جديد من الإصلاحات وبجراحة كبيرة في التأويل الديمقراطي للدستور.

خلاصة القول، السيد الرئيس المحترم، أن مشروع القانون المالي لسنة 2015 هو استمرار في التراجع عن المكتسبات، هو استمرار في التراجع عن الإصلاحات، لكنه بالأساس هو مشروع يعاكس انتظارات الشعب المغربي. وشكرا على حسن انتباهكم. شكرا السيد الرئيس المحترم.

#### السيد الرئيس:

شكرا.

ستبدأ الجلسة الثانية على الساعة الثالثة بعد الزوال، يبدأها الأستاذ حكيم بنشماش عن فريق الأصالة والمعاصرة، ويليه الأستاذ الراضي. شكرا.

**رفعت الجلسة.**

السيدة والسادة المستشارين،  
نأسف بحق أن الحكومة تعاملت بتجاهل لتعديلنا كفرق للمعارضة الرامي إلى زيادة طفيفية في نسبة ميزانية الجهات من أجل إظهار بعض الجدية في مقاربة هذا الملف، وإعطاء إشارات قوية إلى توفر الإرادة لتحقيقه.

السيد الرئيس المحترم،

لقد وصف البعض معارضتنا لهذه الحكومة قبل ثلاث سنوات بالمزايدة وبالغلو في التقليل من شأنها ومن قدراتها، وطالبنا البعض الآخر بالتريث وإعطاء فرصة سنة أو سنتين لكي تنخرط هاته الحكومة في تفعيل رؤيتها وبرامجها.

لكننا اليوم، وبعد ثلاث سنوات، نجيب كل هؤلاء بأننا لم نزايد ولم نغلو ولم نتسرع لأننا اخترنا المعارضة منذ ذلك الحين ليقيننا لأول وهلة بالفقر الإستراتيجي لهذه الحكومة ولمكونها الأساسي الذي يقودها والذي نعلم أكثر من غيرنا محدودية مشروعه وارتكازه على النظرة المحافظة وفقر الاجتهاد لديه وافتقاده لرؤية سياسية واجتماعية تجيب على جميع الإشكالات الحقيقية للمجتمع المغربي في ظل دستور جديد جاء ليقوي من اختصاصات السلطة التنظيمية التي أصبح يمتلكها السيد رئيس الحكومة.